



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع :/2016

قسم : العلوم الإقتصادية والتجارية
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة : علوم إقتصادية
التخصص : إقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة بعنوان:

تخفيض الدينار الجزائري و أثره على ميزان المدفوعات
دراسة حالة الجزائر (2005-2015)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية (ل.م.د) تخصص " إقتصاد نقدي وبنكي "

إشراف الأستاذ(ة):

- باديس نبيلة

إعداد الطلبة:

- طاشي مفيدة

- كيجل فطيمة

- رمول مريم

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

شكر

الحمد لله الذي يشكره يدوم والنعيم

والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد بن عبد الله

الكل من وقت فراغنا بيوقة موالياعون

اتوجه بجزيل الشكر والامتنان لأستاذتي الفاضلة بد يسنبيلة

لتفضلها بالإشراف على هذا العمل على كل ما قد تم بسعة صدر

وجميل صبر من توجيهاتها ونصائح

كانها الأثر في انتتم هذا الدراسة على النحو الذي انتهت عليه من توجيهاتها ونصائح

فجزها اللهم خير جزاء

كما لا يفوتني ان اتوجه بجزيل الشكر والتقدير لكل اساتذة وعمال المركز الجامعي

ميلة على كل ما قد ماها اليمين

مساعدتة ونصائح



الأهداء

الذين لا يمكّننا كلماتنا أنتون في حقيقتهم

الذين لا يمكّننا الأرقام أنتون في حقيقتهم

الوالدان يا الكريمان

الباخوتيون اخواتنا الاعزاء

المسؤولاء جميعاً هذا الجهد المتواضع



فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
I	الإهداء
II	الشكر
IV	فهرس المحتويات
XI	قائمة الجداول
XIII	قائمة الأشكال

	مقدمة
	الفصل الأول: سعر الصرف (سياسة، أنظمة، ونظريات)
1	تمهيد
2	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
2	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف
2	الفرع 01: تعريف سعر الصرف
2	الفرع 02: خصائص سعر الصرف
3	الفرع 03: أهمية سعر الصرف
3	المطلب الثاني: أشكال سعر الصرف ووظائفه
3	الفرع 01: أشكال سعر الصرف
4	الفرع 02: وظائف سعر الصرف
5	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
5	الفرع 01: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف
9	الفرع 02: وظائف سعر الصرف
10	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
11	الفرع 01: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف
11	الفرع 02: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف
11	المبحث الثاني: ماهية سوق الصرف الأجنبي وسياسة سعر الصرف
11	المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي
11	الفرع 01: تعريف سوق الصرف الأجنبي
11	الفرع 02: خصائص سوق الصرف الأجنبي
11	المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف الأجنبي
12	الفرع 01: تحويل القوة الشرائية بين الدول
12	الفرع 02: تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية
12	الفرع 03: تغطية مخاطر الصرف
12	المطلب الثالث: سياسة سعر الصرف

12	الفرع 01: أهداف سياسة سعر الصرف
13	الفرع 02: أدوات سياسة سعر الصرف
13	المبحث الثالث: أنظمة الصرف والنظريات المفسرة لسعر الصرف
14	المطلب الأول: الأنظمة المفسرة لسعر الصرف
14	الفرع 01: التحول في أنظمة الصرف تاريخيا
14	الفرع 02: نظام سعر الصرف الثابت
14	الفرع 03: نظام سعر الصرف المرن
16	الفرع 04: نظام سعر الصرف الحالي
16	المطلب الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
17	الفرع 01: نظرية تعادل القوة الشرائية
17	الفرع 02: نظرية ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف
18	الفرع 03: النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف
19	الفرع 04: نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية
20	المطلب الثالث: نظريات أخرى
20	الفرع 01: نظرية كفاءة السوق
20	الفرع 02: النظرية الإنتاجية
21	خلاصة الفصل
21	الفصل الثاني: الإطار النظري لأثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري
23	تمهيد
24	المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري
24	المطلب الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات
24	الفرع 01: تعريف ميزان المدفوعات
25	الفرع 02: كيفية القيد في ميزان المدفوعات
25	الفرع 03: أهمية ميزان المدفوعات
26	المطلب الثاني: تعريف الميزان التجاري وأقسامه
26	الفرع 01: تعريف الميزان التجاري

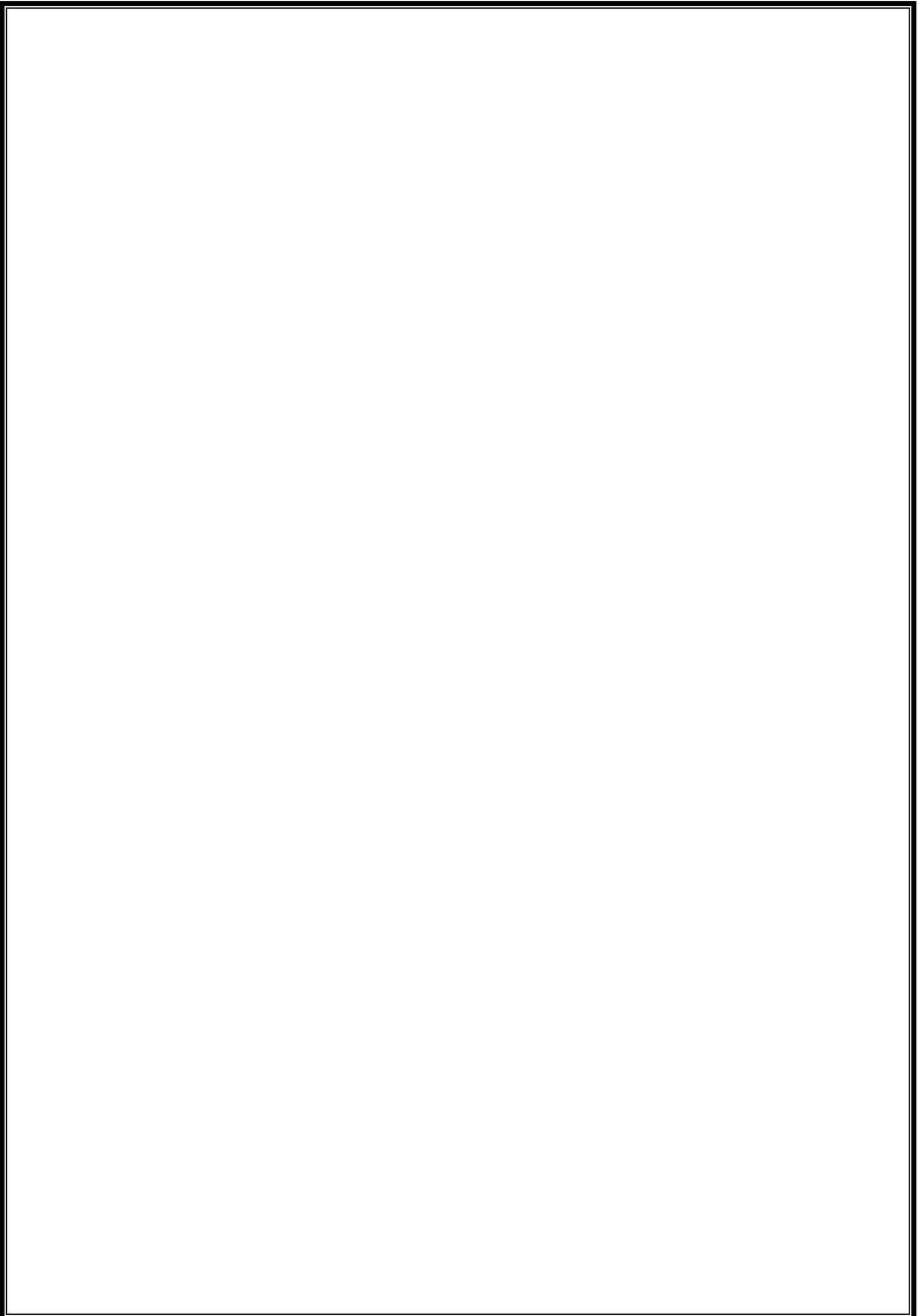
26	الفرع 02: أقسام الميزان التجاري
27	المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري وميزان المدفوعات
27	الفرع 01: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري
27	الفرع 02: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات
28	المبحث الثاني: مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة
29	المطلب الأول: مفهوم تخفيض قيمة العملة وأسبابه
29	الفرع 01: مفهوم تخفيض قيمة العملة
29	الفرع 02: أسباب التخفيض
30	المطلب الثاني: أهمية وأهداف سياسة تخفيض قيمة العملة
30	الفرع 01: أهمية سياسة تخفيض قيمة العملة
30	الفرع 02: أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة
31	المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة
31	المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة والآثار المترتبة
32	عن ذلك
32	المطلب الأول: النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة
32	الفرع 01: نظرية أسلوب المرونات
32	الفرع 02: نظرية الاستيعاب
34	المطلب الثاني: أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات
36	الفرع 01: أثر التخفيض على الصادرات
36	الفرع 02: أثر التخفيض على الواردات
38	المطلب الثالث: أثر تخفيض قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية
39	الفرع 01: أثر التخفيض على الدخل
39	الفرع 02: التخفيض وأثره على مستوى الأسعار
40	الفرع 03: التخفيض وأثره على رؤوس الأموال
40	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: تأثير تخفيض الدينار الجزائري

على ميزان المدفوعات

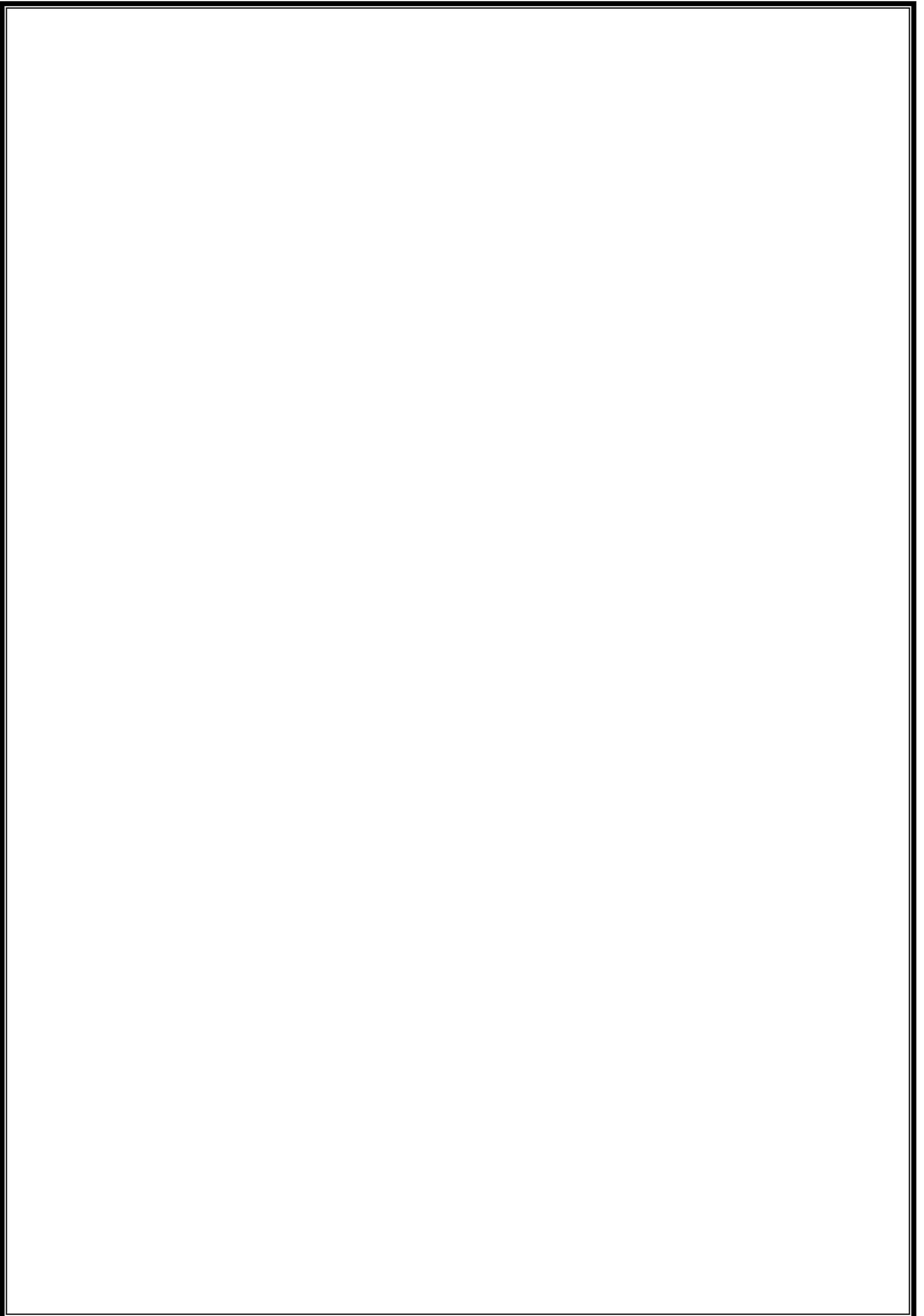
تمهيد

42	المبحث الأول: تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري وسياستها
43	المطلب الأول: تطور أنظمة تسعير الدينار (2005-2015)
43	الفرع 01: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973)
43	الفرع 02: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1987)
44	الفرع 03: توسع سوق الصرف الموازي
46	الفرع 04: مرحلة تطبيق برامج التطبيق الهيكلي والتخفيضات المتتالية للدينار
47	الفرع 05: التعزيز التدريجي للدينار الجزائري
48	المطلب الثاني: نظام الرقابة على الصرف
48	الفرع 01: مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1963-1970)
49	الفرع 02: مرحلة الاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب
49	الدولة (1971-1977)
49	الفرع 03: مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1978-1987)
49	الفرع 04: مرحلة استقلال المؤسسة العمومية الاقتصادية (1985-1988)
49	الفرع 05: نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10
50	المطلب الثالث: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري والأهداف
50	الاقتصادية له
50	الفرع 01: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري
51	الفرع 02: الأهداف الاقتصادية لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري
51	المبحث الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري
52	المطلب الأول: أسباب ودواعي تخفيض قيمة الدينار الجزائري
52	المطلب الثاني: مراحل تخفيض قيمة الدينار الجزائري
53	الفرع 01: برنامج الاستعداد الائتماني الأول وتخفيض الدينار الجزائري
53	الفرع 02: برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)
54	الفرع 03: تخفيض الدينار الجزائري سنة 2003

55	المبحث الثالث: تحليل تأثير تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات
55	المطلب الأول: وضعية الميزان التجاري (2005-2015)
	الفرع 01: تحليل تطور وضعية الميزان التجاري (2005-2015)
55	
56	الفرع 02: مشاكل التصدير في الجزائر
56	المطلب الثاني: تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتأثيره على العمليات الرأسمالية
56	
59	وعلى الميزان الكلي (2005-2015)
61	الفرع 01: أثر تخفيض الدينار الجزائري على العمليات الرأسمالية خلال الفترة
	(2005-2015)
61	الفرع 02: أثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان الكلي خلال الفترة (2005-2015)
	خلاصة الفصل
62	خاتمة
62	قائمة المصادر والمراجع
62	أولا: باللغة العربية
63	ثانيا: باللغة الأجنبية
66	ثالثا: المواقع الاليكترونية
67	

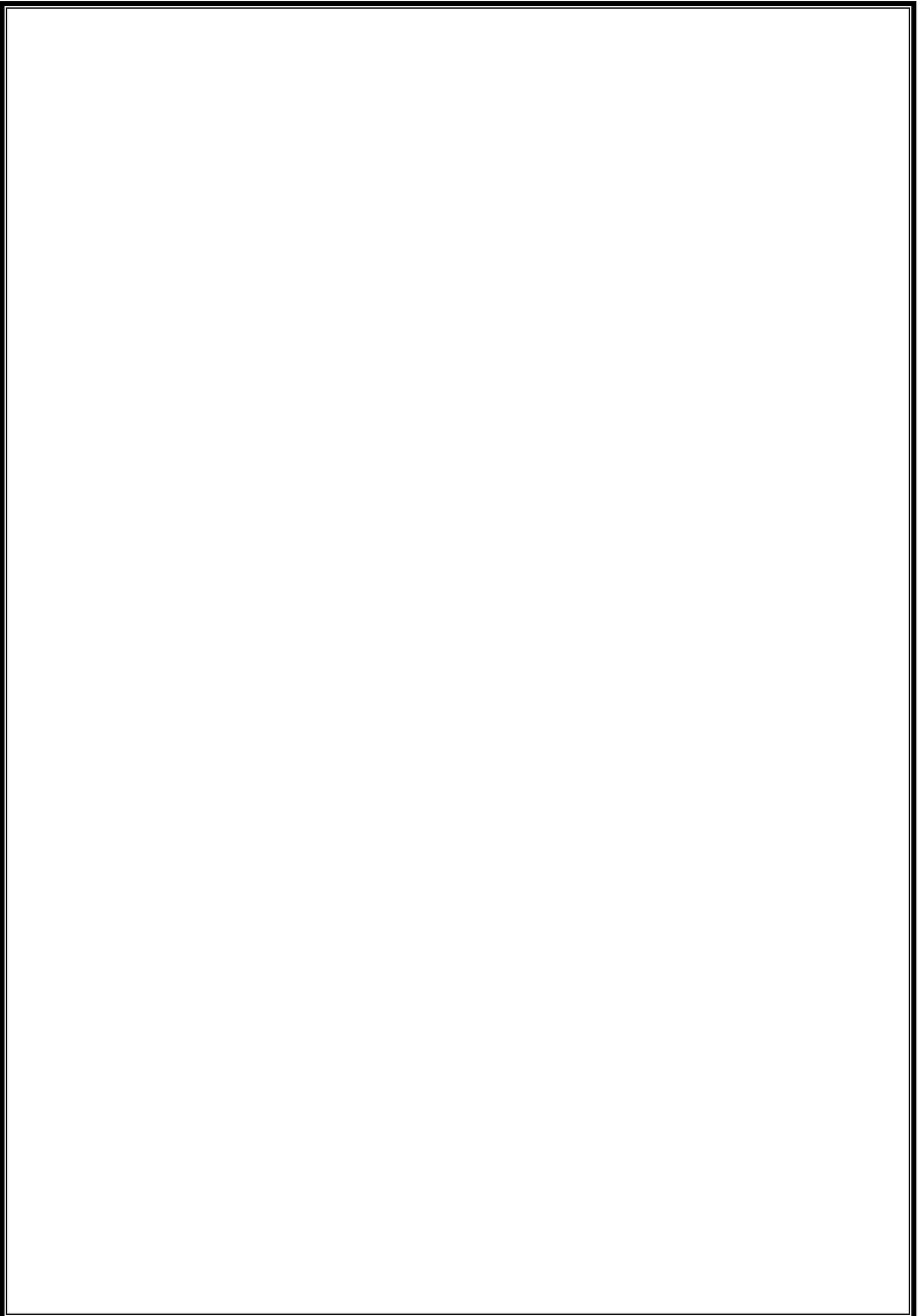


48	تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الامريكي (1974-1988)	1
50	الموازي للدينار مقابل الفرنك	2
51	تطور سعر صرف الدينار بالدولار في (1987-1991)	3
52	تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الامريكي (1990-2013)	4
61	الميزان التجاري	5
64	ميزان المدفوعات	6



قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
5	أثر إفراط الإصدار النقدي على رفع سعر الصرف الأجنبي	1
6	تغيرات سعر الفائدة وأثرها على سعر الصرف	2
9	سعر الصرف المتوازن	3
33	منحى ل	4
36	أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة $1 <$	5
37	أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة $1 >$	6
38	أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة $1 =$	7
45	تمويل العمليات التجارية من سوق الصرف الموازي والرسمي	8



المقدمة العامة :

لقد تطورت الحياة الإقتصادية و تطورت معها العلاقات الدولية بما فيها المعاملات التجارية، وانتقال رؤوس الاموال، ولكن ذلك لن يتم إلا اذا توفرت عملة تتعامل بها هذه الدول، و يمكن ان تكون هذه العملة عملة احد البلدين المتعاملين ويمكن ان تكون عملة بلد ثالث دو وزن اقتصادي لا بأس به، و هنا نكون في اطار ما يعرف بعملية صرف العملات، اي ان نكون امام مشكلة العلاقة بين العملات الوطنية و الأجنبية وطرق تنظيم هذه المدفوعات لمعرفة مركز الدولة من حيث المدفوعات التي يجب على العالم الخارجي دفعه لها، و المدفوعات التي يجب دفعها للخارج، اي يجب على الدول اعلان بيانها كافيا او سجلا وافيا تسجل فيه ما على الخارج من حقوق و ما عليها من التزامات ، وهذا السجل هو ما يسمى بميزان المدفوعات اي ان هناك علاقة بين سعر الصرف و التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات، و تسعى العديد من الدول النامية التي تعاني من اختلالات حادة على مستوى الاقتصاد الكلي اي التوازنات الداخلية و الخارجية الى اعادة النظر في سياسة سعر الصرف المعتمدة و الجزائر كغيرها من الدول النامية سعت الى تحرير اقتصادها فقامت باللجوء الى مؤسسات النقد الدولية و احدثت جملة من الاصلاحات الاقتصادية، فقد اتخذت عدة تدابير و اجراءات لإعادة التوازن لميزان المدفوعات او علاج العجزالحاصل في رصيده، ومن هذه الاجراءات سياسة تخفيض سعر العملة المحلية التي تبقى احدى النصائح التي يسديها خبراء صندوق النقد الدولي، و طبقت في بعض الدول في اطار توصيات المؤسسات المالية الدولية، كونها تشكل محور برامج التكيف و التعديل الاقتصادي المدعم من الصندوق على افتراض ان هذه السياسة هي انجح حل لمعالجة الاختلال الخارجي من خلال التأثير على بنود ميزان المدفوعات، و تقليل فجوة العجز فيها، و تحسينها بالإضافة توفير نقد أجنبي اضافة للقيام بتنمية اقتصادية اذا دعمت بإصلاحات في القطاعات و الجوانب الاقتصادية.

سوف نحاول في هذا المبحث دراسة تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات و ذلك من خلال تقييم أثر التخفيض على الصادرات و الواردات و ميزان العمليات الرأس مالية و الميزان الكلي. مما سبق الذكر نتجلى لنا معالم الاشكالية التي سوف نحاول الاجابة عليها، و التي يمكن صياغتها على النحو التالي:

ما هو تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات و ما واقع ذلك على الاقتصاد الجزائري ؟

و لإيضاح الاشكالية الرئيسية سنحاول صياغة مجموعة من الاسئلة الفرعية و المتمثلة فيما يلي:

- 1- ماهي النظريات المفسرة لسعر الصرف؟.
- 2- ما المقصود بتخفيض قيمة العملة و ماهي التغيرات التي تطرأ عليها؟ .
- 3- ماهي الآثار المترتبة عن تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الصادرات و الواردات؟.

1. فرضيات البحث:

على التساؤلات السابقة تمت صياغة الرضيات التالية:

- 1- نظرية سعر الصرف هي النظريات التي تفسر أسباب تخفيض و رفع قيمة العملة.
- 2- تخفيض قيمة العملة هو اجراء تقوم به السلطة النقدية من خلال المحافظة على قيمة العملة تجاه العملات الأجنبية الاخرى.
- 3- توجد علاقة بين تخفيض قيمة العملة وتحسين الميزان التجاري في المدى الطويل

2. تحديد اطار البحث:

يتناول البحث دراسة وتحليل تأثير قيمة العملة على ميزان المدفوعات خلال الفترة الممتدة من 2005 الى 2015 و تمت دراستنا بالاعتماد على التقارير السنوية التي اصدرها بنك الجزائر.

3. أسباب و دوافع اختيار الموضوع:

يمكن اختيار أسباب و دوافعها اختيار الموضوع في النقاط التالية:

- 1- يدخل البحث ضمن صميم التخصص و هو مالية و اقتصاد دولي .
- 2- الرغبة الشخصية لدراسة هذا الموضوع و معرفة تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات.
- 3- يعتبر موضوع التغيرات في اسعار صرف العملات من بين المواضيع التي تخص باهتمام المختصين في الاقتصاد الدولي ضمن اطار التجارة الخارجية.
- 4- دراسة تحليلية موضوعية لتطور سعر الصرف في الجزائر وأسباب تخفيض الدينار الجزائري.
- 5- محاولة قياس أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات و الواردات.

4. اهمية البحث:

يستمد هذا البحث اهميته من خلال المكانة التي يلعبها سعر الصرف لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى موقف ميزان المدفوعات ومن تم تأثيره على التوازن الداخلي. كما ان سعر الصرف يحسب اداة الربط بين الاقتصاد الحلي و باقي الاقتصاديات، حيث ان الجزائر لجأت الى سياسة تعديل سعر الصرف للوصول الى التوازن الخارجي ،من خلال تخفيض قيمة الدينار الجزائري في الفترة التي تتبع الاصلاح الاقتصادي و الخروج من ازمة المديونية التي وقعت في الجزائر في بداية التسعينات.

5. اهداف البحث :

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية :

- 1- تقديم اطار نظري حول سعر صرف العملة واهم النظريات المحددة له و مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة .
- 2- تسليط الضوء على العلاقة النظرية بين تخفيض العملة و ميزان المدفوعات .
- 3- معرفة الأسباب الحقيقية وراء تخفيض الدينار الجزائري و تتبع اثر ذلك على ميزان المدفوعات .

6. المنهج و الأدوات المستخدمة في البحث :

للإجابة على إشكالية البحث و إختبار صحة الفرضيات اعتمدنا على جملة من المناهج التالية :

- ✓ **المنهج الوصفي التحليلي**: الذي يسمح بوصف الأنظمة و النظريات المحددة لأسعار الصرف.
- ✓ **المنهج التاريخي**: و الذي يسرد اهم تطورات أنظمة الصرف و سياساتها .
- ✓ **منهج دراسة حالة**: و ذلك بإسقاط الجانب النظري على حالة الجزائر لمعرفة تأثير تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات و حددت الدراسة في اطار زمني خلال الفترة (2015-2015)، و هذا مع بداية سياسة تخفيض قيمة العملة في ظل برنامج إعادة الهيكلة للإقتصاد هذا من جانب و من جانب اخر من أجل معرفة تأثير هذا التخفيض بعد نهاية فترة التخفيضات .

7. خطة وهيكل البحث :

للإجابة عن إشكالية البحث واختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة، ارتأينا أن نقسم البحث إلى مقدمة و فصلين نظريين، فصل تطبيقي وخاتمة .

الفصل الأول :

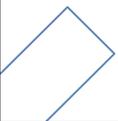
جاء بعنوان سعر الصرف (سياسته،أنظمته،نظرياته) ،وقد قسمنا الفصل الى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول عموميات حول سعر الصرف تضمن المطلب الأول مفهوم سعر الصرف خصائصه وأهميته ، أما المطلب الثاني تمحور حول أشكال سعر الصرف ووضائفه اما المطلب الثالث جاء بعنوان العوامل المؤثرة في سعر الصرف ،من خلال تقسيمها إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية، وفي المبحث الثالث فقد تم عنوانته بأنظمة الصرف والنظريات المحددة لسعر الصرف وقد تضمن المطلب الاول أنظمة الصرف .

الفصل الثاني : جاء بعنوان الاطار النظري لأثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري ،وقد قسم إلى ثلاثة مباحث المبحث الأول تضمن المطلب الأول مدخل عام حول ميزان المدفوعات أما المطلب الثاني تضمن الميزان التجاري تعريفه وأقسامه وفي المطلب الثالث قمنا بدراسة علاقة سعر الصرف بالميزانين التجاري و المدفوعات، أما المبحث الثاني فقد خصص لمضمون سياسة تخفيض قيمة العملة ، فقد تضمن المطلب الاول دراسة مفهوم تخفيض قيمة العملة وأسبابها، أما في المطلب الثاني تم دراسة أهمية وأهداف سياسة تخفيض في قيمة العملة وفي المطلب الثالث تناولنا شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة، وقد جاء عنوان المبحث الثالث النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة و الآثار المترتبة عن ذلك، فقد تضمن المطلب الأول النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة، و المطلب الثاني اثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات ،و قد تطرقنا في المطلب الثالث لأثر تخفيض قيمة العملة على بعض المتغيرات الإقتصادية .

الفصل الثالث : جاء بعنوان تأثير تخفيض الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات ، و قد قسمنا الفصل إلى ثلاثة مباحث،تناولنا في المبحث الأول تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري و سياساتها ،تضمن

المطلب الأول أنظمة تسعير الدينار (2005-2015)، أما المطلب الثاني تمحور حول نظام الرقابة على الصرف، أما المطلب الثالث جاء بعنوان البعد الإقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري و الأهداف الإقتصادية له.

أما المبحث الثاني جاء بعنوان سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري، تتضمن المطلب الأول أسباب و دواعي تخفيض قيمة الدينار الجزائري، و المطلب الثاني مراحل تخفيض قيمة الدينار الجزائري، و في المبحث الثالث تناولنا تحليل تاثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات، حيث جاء المطلب الأول بعنوان وضعية الميزان التجاري (2005-2015)، و في المطلب الثاني تخفيض قيمة الدينار الجزائري و تأثيره على العمليات الرأسمالية و على الميزان الكلي (2005-2015).



(سیاسته و نظریاته)

تمهيد:

لكل دولة من الدول عملتها النقدية الخاصة بها تتخذها مقياسا للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها، تعد من وجهة نظر المقيمين فيها: هي كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة وبيعها، ويشمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى أيضا. ومن الطبيعي أن يكون لسعر الصرف أهمية كبيرة لأي اقتصاد لكونه يؤثر على المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل تأثيره على نظام الأسعار في الاقتصاد الوطني، وعلى حجم التجارة الخارجية، وبالتالي على وضعية ميزان المدفوعات خاصة من جانب الصادرات والواردات. وبناء على ما تم ذكره سابقا تم تقسيم هذا الفصل على الشكل التالي:

المبحث 01: ماهية سعر الصرف.

المبحث 02: ماهية سوق الصرف الأجنبي وسياسة سعر الصرف.

المبحث 03: أنظمة الصرف والنظريات المفسرة لسعر الصرف.

المبحث 01 : ماهية سعر الصرف

إن لكل دولة عملتها الخاصة بها تتخذها مقياساً للتعبير عن قيمة كل سلعة من السلع المحلية المعروضة فيها، تعد من وجهة نظر المقيمين فيها: هي كمية النقود التي يمكن بواسطتها شراء أي سلعة وبيعها ويشتمل ذلك العملات الأجنبية الأخرى أيضاً.

المطلب الأول : مفهوم سعر الصرف.

سنتناول من خلال هذا المطلب كل من تعريف سعر الصرف، خصائصه وأهميته.

الفرع 01 : تعريف سعر الصرف

- عرفه الاقتصادي جيمس انجرام سعر الصرف بأنه: " بمثابة قاموس من كلمة واحدة يمكن أن تترجم بواسطة جميع الأسعار من لغة أجنبية إلى لغة محلية ".
إذن هو ثمن كباقي الأثمان يتحدد بشكل أساسي بتفاعل قوى العرض والطلب والعوامل المؤثرة فيه.
- يمكن النظر لسعر الصرف من زاويتين، فمن الزاوية الأولى يعرفه أنه: " عدد للوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي ".
ومن الزاوية الثانية ينظر إليه على أنه: " عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمننا للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية ".

وهكذا يمكن النظر إلى سعر الصرف على أنه المرآة التي ينعكس عليها مركز الدولة التجاري مع العالم الخارجي وذلك من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات، إذ تعد أسعار الصرف أداة ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي هذا من جانب، ومن الجانب الآخر أن تصدير السلع من أحد البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي وأن تصدير السلع للبلد الأجنبي يزيد من عرض عملة هذا البلد الأجنبي في السوق المحلي.⁽¹⁾

- كما عرفه أنه سعر للعملات الأجنبية يحدد العرض والطلب في سوق الصرف وبذلك لا يختلف هذا السعر عن أسعار السلع الأخرى، أو أنه ليس أكثر من سعر يعلن في الأسواق المحلية يوميا شأنه شأن مختلف السلع الدولية الأخرى.⁽²⁾
- مما سبق يمكن إعطاء تعريف شامل لسعر الصرف على أنه: " وسيلة تربط بين الاقتصاديات من أجل إجراء مختلف العمليات فهو سعر عملة بدلالة عملة أخرى.

الفرع 02 : خصائص سعر الصرف

هناك 3 خصائص لسعر الصرف وهي:

⁽¹⁾ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري، الأردن، 2011، ص ص 15-16.

⁽²⁾ عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء، الأردن، 2011، ص 23.

أولاً: المقاصة: وهي استعمال الحقوق في تسديد الديون أي أنها تركز على تسوية الحقوق والديون معا الناتجة عن عمليات التجارة المنظورة.

المقاصة في عملية الصرف تتمثل في تجلب استخدام الصرف الأجنبي بين الدولتين المتعاقدين وتتم تسوية المبادلات التجارية بينهما باستخدام الحقوق لتسديد الديون ويحدد سعر الصرف بين دولتين قبل فتح حساب المقاصة لأنه غالبا ما تكون المقاصة غير كاملة أي عدم تساوي ديون الدولة الأخرى ويتم تسوية الفرق وفق للقواعد التي يتفق عليها الطرفان.

ثانياً: المضاربة: تكون من أجل تحقيق الربح، ويتم ذلك عن طريق الاستفادة من الفروق السعرية في سعر صرف عملة بين سوقين أو أكثر في سوق واحدة عن طريق شراء العملة في السوق ذات السعر المنخفض وإعادة بيعها في السوق ذات السعر المرتفع، وتسمى هذه العملية بعملية التحكيم بين العملات.

ثالثاً: التغطية: تتم عن طريق اللجوء إلى عمليات الصرف الآجلة وذلك لتفادي الأخطار الناجمة عن التقلبات في سعر الصرف، وهي عملية التأمين ضد ما يتوقعه المتعامل من انخفاض في قيمة العملات الأجنبية عن قيام صرف آجلة.

الفرع 03 : أهمية سعر الصرف

أداة ربط بين اقتصاد مفتوح وباقي اقتصاديات العالم، فهو يمثل حلقة تربط بين أسعار البيع والتكلفة بين الشركاء التجاريين على المستوى الدولي، فبواسطة تتم ترجمة الأسعار فيما بين الدول.

يلعب دورا بارز في قدرة ألاف التنافسية وبالتالي في وضع ميزان المدفوعات وفي معدلات التضخم والنمو الحقيقي.

نستنتج من هذا الطرح أن لسعر الصرف دور فعال في تنشيط السوق والمبادلات التجارية كما يعتبر معيار لقياس القوة الاقتصادية للدولة.

المطلب الثاني : أشكال سعر الصرف.

لسعر الصرف أشكال متعددة من بينها:

- **سعر للصرف الاسمي:** هو سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات من عملة محلية، ويمكن أن يعكس هذا التعريف لحساب العملة المحلية بدلالة وحدات من العملة الأجنبية، والمقصود من هذا التعريف هو سعر الصرف الاسمي أي سعر العملة الجاري والذي لا يأخذ بعين الاعتبار قوتها الشرائية من سلع وخدمات ما بين البلدين.

فعندما نستعمل هذا التعريف فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية ونرمز له ب E فمثلا في حالة الدولار والدينار الجزائري يرمز لعدد وحدات الدولار مقابل \$/DA (دولارات الدينار الواحد).

ويشمل تحويل الدولارات للدينار بالتقسيم على E والعكس بضرب E حيث: E/ . E .

يتغير سعر الصرف الاسمي يوميا وهذه التغيرات تسمى تدهور أو تحسين وتحسن، يعني ارتفاع سعر العملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية. إما تدهور فهو انخفاض سعر العملة المحلية باستعمال التعريف 01 فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف والتدهور يعني ارتفاع سعر الصرف الاسمي (E)، يمكن لسعر الصرف أن يأخذ منحى اتجاهيا لمستواه الحالي في الأجل الطويل.⁽¹⁾

• **سعر الصرف الحقيقي:** يعبر عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة وهو يفيد المتعاملين ألاف في اتخاذ قراراتهم، فمثلا ارتفاع مداخل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع تكاليف إنتاج المواد المصدرة بنفس المعدل لا يدفع إلى التفكير في زيادة الصادرات لان هذا الارتفاع في العوائد لم يؤدي إلأى تغيير في أرباح المصدرين وان ارتفعت مداخلهم الاسمية بنسبة عالية مثلا: الجزائر.

$$TcR = Tcn / PdZ / 1s / sus = tcn - Pus / PdZ$$

حيث:

TcR : سعر الصرف الحقيقي.

Tcn : سعر الصرف الاسمي.

Pus : مؤشر الأسعار بأمریکا.

PdZ : مؤشر الأسعار بالجزائر.

تعطينا $Pus / 1\$$ القوة الشرائية للدولار الأمريكي في أمريكا، أما Tcn / PdZ فتعطينا القوة الشرائية للدولار في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر، وكلما ارتفع سعر الصرف كلما زادت القوة التنافسية للجزائر.

• **سعر الصرف الفعلي:** هو عدد الوحدات من العملة المحلية فعليا أو مقبولة لقاء معاملة دولية

قيمتها وحدة واحدة قد تكون هذه المعاملة الرسوم الجمركية والإعانات المالية... الخ.

كما يمكن تعريفه على أنه المتوسط الهندسي المرجح لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجاريا.

وبالتالي فإن سعر الصرف الفعلي يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية

ونستطيع كتابة سعر الصرف الفعلي كما يلي:

$$TCE = 100 \cdot \frac{\sum qiTCNL=0}{\sum qiTCNI=1}$$

حيث أن: TCE : سعر الصرف الفعلي.

(1) سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، معهد للعلوم

الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص 4.

TCN : سعر الصرف الاسمي.

qi: قوة النشاط لكل دولة مأخوذة في عينة الدراسة .

• **سعر الصرف التوازني:** هو تعريف لسعر الصرف متناسق مع التوازن الاقتصادي الكلي ، أي أنه يمثل توازن مستديم لميزان المدفوعات عندما يكون الاقتصاد ينمو بمعدل طبيعي، وبالتالي هو سعر الصرف الذي يسود في بيئة اقتصادية غي مختلة، إذن يقصد به ذلك السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والمعروضة من إحدى العملات بصرف النظر أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني مثل السعر⁽¹⁾.

نستنتج أن لسعر الصرف عدة أوجه تتماشى مع البنية الاقتصادية في ظل للظروف السائدة.

المطلب الثالث : العوامل المؤثرة في سعر الصرف

إن من يتتبع الأحداث الاقتصادية المختلفة يجد أنها العامل الرئيسي الذي يؤثر على حركة سعر الصرف وتقلباته، والمتتبع للأحداث غير الاقتصادية يرى أيضا أن سعر الصرف مرآة عاكسة لها ويكاد يقتنع بأن تحركاته تقترب بأن تكون عشوائية، كالعشوائية التي تتسم فيها تلك الأحداث. ولكن الحقيقة تشير إلى سعر الصرف ما هو إلا مؤشر يستجيب بقوة للمؤثرات الاقتصادية الكلية أو بدرجة أقل لغيرها) لأن الاقتصاد هو علم اجتماعي يتأثر بمختلف الأحداث ويستجيب لها. وعليه فإن سعر الصرف لا يستندفي ذلك عن بقية المتغيرات المكونة للفعاليات الاقتصادية ولغرض دراسة العوامل المؤثرة في حركة سعر الصرف سيتم تقسيمها إلى عوامل اقتصادية وعوامل غير اقتصادية.

الفرع 1 0: العوامل الاقتصادية المؤثرة على سعر الصرف

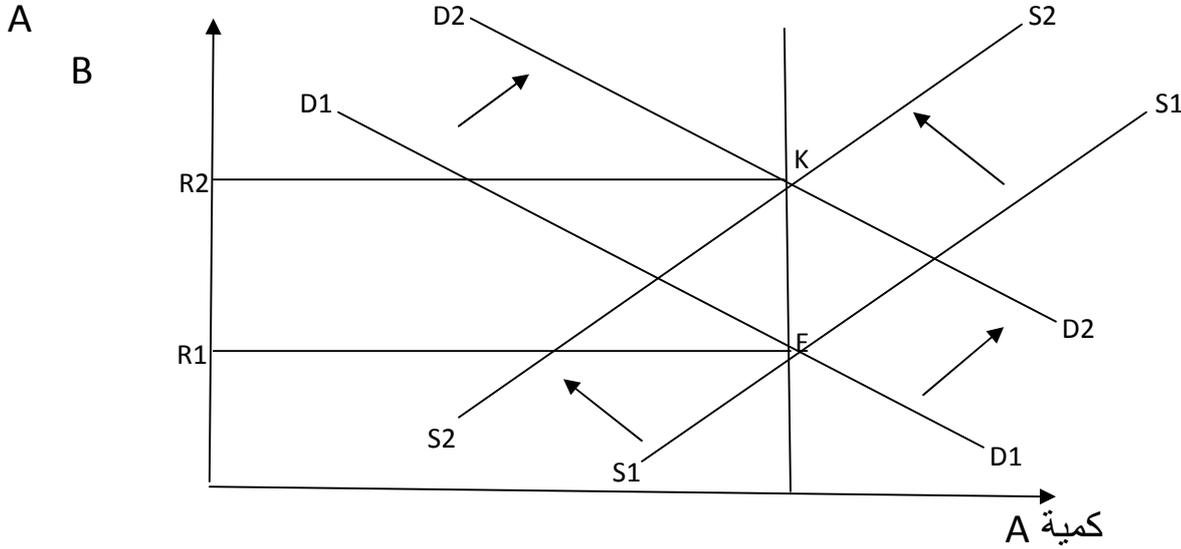
• **كمية النقود:** يرى " ملتون فريد مان" (M. Fridman) أن حركات الأسعار تعكس بشكل أساسي التغيرات المهمة في كمية النقود وأن هناك علاقة وطيدة تغيرات كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج وحركات الأسعار أيضا. وفي ذلك يقول (ليس هناك من حالة حصل فيها تغير أساسي في كمية النقود بالنسبة لوحدة ومن الناتج دون أن ترافقه تغيرات مهمة في مستوى الأسعار بنفس الاتجاه وبالعكس، وعلى حد معرفتي ليس هناك من مرة حدثت فيها تغيرات مهمة في مستوى الأسعار إلا وصاحبها تغير جوهري في كمية النقود لوحدة واحدة من الناتج في نفس الاتجاه).

إن السياسة النقدية المتبعة التي تستهدف التأثير في عرض النقد وحجم الائتمان تؤثر بشكل مباشر في سعر الصرف الأجنبي. والشكل (1) يوضح حالة دولتين هما الدولة (A) و (B)، حيث حدث لدى الأخيرة إفراط في الإصدار النقدي وأن الأسعار في الدولة (A) مستقرة بينما الدولة B سوف يتزايد فيها الطلب

(1) سلامة نجاح، مرجع سبق ذكره، ص ص5-8 .

على منتجات A و عملتها من المنحى D_1 إلى D_2 وتتخفض صادراتها إلى A مسببة انخفاض عرض عملة A من المنحى S_1 إلى المنحى S_2 بارتفاع سعر الصرف من R_1 إلى R_2 (1).

شكل (1): أثر إفراط الإصدار النقدي على رفع سعر الصرف الأجنبي.



عبد العظيم حمدي، الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف و الموازنة

العامّة، دار زهراء الشرق، مصر، 1998، ص 39 .

وضمن نموذج توازن المحفظة فإن عمليات السوق المفتوحة التي تقوم بها السلطة النقدية لها أثرها على سعر الصرف، فعملية شراء السندات المحلية مقابل زيادة عرض النقد ستؤدي إلى خفض أسعار الفائدة ورفع أسعار السندات المحلية، مما يدفع الجائزين على تعويض النقص في حافظتهم من الأوراق المالية بشراء سندات أجنبية مما يؤدي إلى انخفاض سعر الصرف ورفع أسعار السندات الأجنبية مقومة بالعملة المحلية.

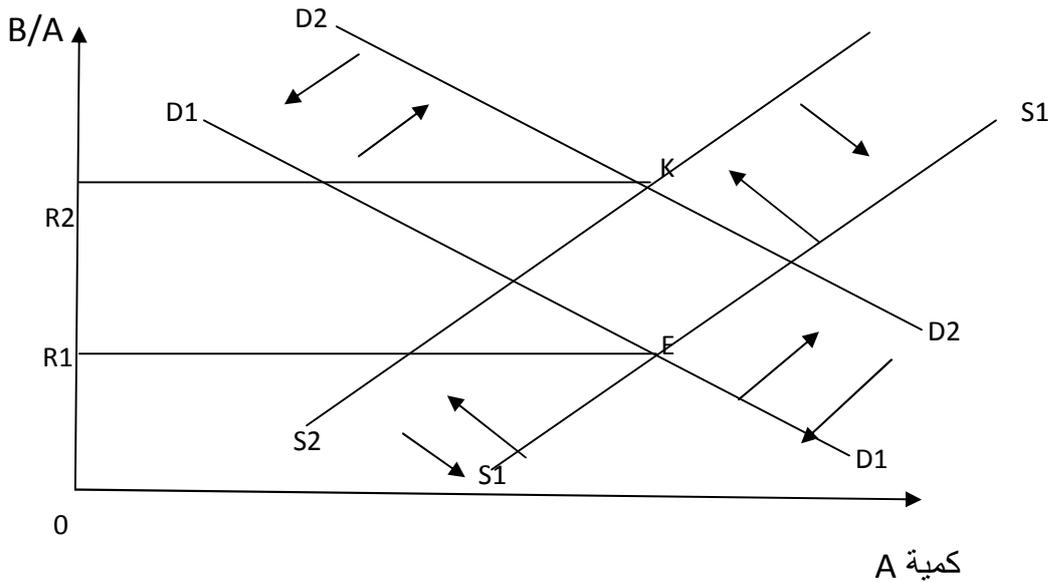
• **أسعار الفائدة:** إن رؤوس الأموال الساخنة والأرصدة المعدة بالإقراض الدولية حساسة تماما لتغيرات أسعار الفائدة إذ أنها تتدفق إلى المناطق ذات العائد المتوقع الأعلى، فالزيادة في أسعار الفائدة الحقيقية ستحفز رأس المال الأجنبي للانسحاب إلى الداخل مؤدية إلى ارتفاع قيمة عملتها في سوق الصرف الأجنبي. إذ أن الزيادة في سعر الفائدة الحقيقي في الدولة A سيدفع المستثمرين من الدولة B، و C على زيادة الطلب على عملة البلد A وإقراض عملاتها المحلية إلى مقترضين في الدولة A وهذه التحركات في رأس المال سوف تؤدي إلى رفع قيمة العملة A بالنسبة إلى العملة B و C .

(1) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 61-63 .

أما انخفاض أسعار الفائدة المحلية فسيكون أثره معاكسا. ولا تقتصر التغيرات في أسعار الفائدة على الأسعار المحلية فحسب بل تمتد إلى أسعار الفائدة الأجنبية. فعندما ترتفع أسعار الفائدة الحقيقية في الدولة B والدولة C فإن المستثمرين في الأصول المالية قصيرة الأجل سوف يستبدلون العملة A بالعملة B والعملة C ، ليحققوا المزايا التي أُتيحت لهم بتحسين فرصة الكسب في هذه الأسواق.

وعليه فارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج يزيد الطلب على العملات الأجنبية ويزيد من عرض العملة A وفي الشكل (2) فإذا ارتفع سعر الفائدة في الدولة A مقابل نظيره في الدولة B فإنه سيقود إلى تدفق الاستثمارات المالية من B في A وبالتالي زيادة الطلب على العملة A فينتقل منحى الطلب من D_1 إلى D_2 ونتيجة للتفاوت بين أسعار الفائدة بين الدولتين فإن بعض المستثمرين من A سيعزفون عن الاستثمار في B فينتقل منحى العرض من S_1 إلى S_2 والنتيجة النهائية لانتقال منحى العرض والطلب هي زيادة سعر صرف العملة A مقابل B من R_1 إلى R_2

شكل (02): تغيرات سعر الفائدة وأثرها على سعر الصرف.



المصدر: عبد العظيم حمدي، مرجع سبق ذكره، ص41.

- **التضخم المحلي والعالمي:** إن التضخم يعد أحد العوامل المؤثرة في سعر الصرف وأن العلاقة بينهما تأتي من عدة قنوات أهمها:
- القناة التي تؤكد سريان مفعول نظرية تعادل القوة الشرائية والتي وضع أسسها العالم الاقتصادي السويدي "كوستافكاسل" وفقا لأرائه فإن سعر الصرف للعملة المحلية مقابل العملات الأخرى يميل إلى الهبوط بنفس النسبة التي يرتفع بها مستوى الأسعار، فإذا تضاعفت الأسعار في الدولة A

بينما لم تتغير الأوضاع السعرية في غيرها من البلدان فإن قيمة التعادل لعملتها سوف تصبح نصف ما كانت عليه من قبل وتعمل الموازنة السلعية على إعادة التوازن عند اختلاله.⁽¹⁾

القناة الأخرى التي تأتي علاقة سعر الصرف بالتضخم منها هي قناة تخفيض قيمة العملة أي رفع سعر الصرف والذي يؤدي إلى رفع الأسعار نتيجة لارتفاع أسعار السلع المستوردة بالعملة المحلية .

وعليه يمكن القول أن تأثير ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية يؤدي إلى زيادة كل من الاسترادات والطلب على النقد الأجنبي وانخفاض كل من الصادرات وعرض النقد الأجنبي مما يدفع بسعر الصرف إلى الارتفاع، ومنه يمكن اعتبار المستوى العام للأسعار وتغيراته من أهم العوامل التي تؤثر في تحديد الصرف وتقلبته.

• **ميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات من بين العوامل المؤثرة في الصرف كونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي ويمكن معرفة الاختلال الاقتصادي من خلال:

التغير في أرصدة الذهب والنقد الأجنبي إذ أن اختلال الميزان تتم تسويته من خلال التغير في هذه الأرصدة.

التغير في ميزان المدفوعات الأساسي الذي يتكون من ميزان الحساب الجاري وحساب رأس المال طويل الأجل إذ يتم من خلاله تحديد حجم الاختلال.

التغير في السيولة الخارجية والتي تساوي الاحتياطات الرسمية.

العمليات التلقائية.

• **الدخل وسعر الصرف:** يعد الدخل من المؤثرات المهمة في سعر الصرف ويأتي أثره كما يلي:

التغير في الناتج المحلي الإجمالي يدفع لتغير مشابه في الحساب الجاربيبالزيادة والنقصان فعند الزيادة سينعكس الحساب الجاري دافعا الطلب على العملة المحلية نحو الأمام والذي يؤدي إلى خفض سعر الصرف الأجنبي والعكس يؤدي لرفعه، وهذا هو الأثر الرئيسي.

• **عجز الموازنة الحكومية والسياسة المالية:** تميل السياسة المالية إلى توليد آثار متباينة على سعر الصرف، فإذا اتخذت الحكومة سياسة مالية أكثر تقييد التحقيق فائض في الموازنة والتقليل والعجز القائم على الأقل فإنها ستعمل على تخفيض الطلب الكلي وانخفاض النشاط الاقتصادي وهبوط معدل التضخم مما ينجم عن ذلك انخفاض في الواردات وزيادة الصادرات ويتجه الحساب الجاري إلى تحقيق فائض يرفع قيمة عملتها في أسواق الصرف وتخفيض سعر الصرف الأجنبي، كما أن هذه السياسة تدفع لاتجاه خفض أسعار الفائدة الحقيقية في تلك الدولة مما يسمح بتدفق

(1) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره ، ص ص 65-67 .

رأس المال إلى الخارج وبتزايد عرض عملتها مولد الضغوط لخفض القيمة التبادلية لها بزيادة سعر الصرف الأجنبي.

- الآثار الكلية للمتغيرات الاقتصادية على سعر الصرف وفق النموذج النقدي: يعد ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية حسب دعاة المنهج النقدي وهم بذلك عاجوا الخلل في المنهج الكلاسيكي منهج المرونات ومنهج الاستيعاب، الذي ركز تحليلاته على الميزان التجاري تاركا حسابا رأس المال وتغيراته مفترضا محدودية حركة رأس المال وحياديته عند تحليل اختلال ميزان المدفوعات، ولكن رصيد ميزان المدفوعات يمثل بالتغيرات في صافي الاحتياطات الدولية، وبالتالي فإن اختلال ميزان المدفوعات يعكس اختلال التوازن النقدي في البلد المعني.

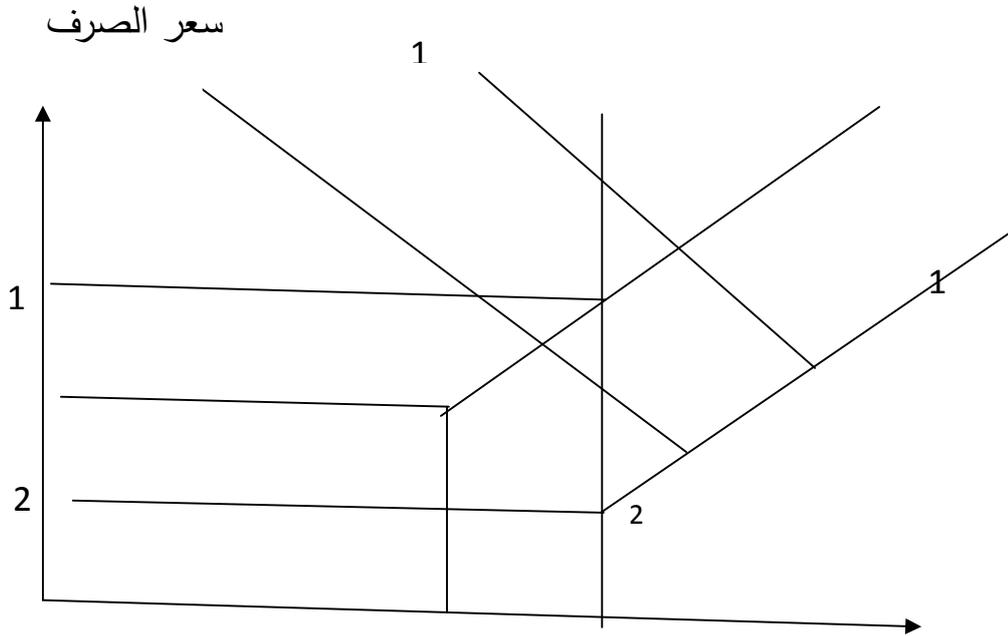
الفرع 02: العوامل غير الاقتصادية المؤثرة في سعر الصرف

هناك عوامل غير اقتصادية تؤثر في أسعار الصرف وهي:

- الاضطرابات والحروب: حيث تؤثر على أوضاع التجارة الصناعية والزراعة والمال، التي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير سعر الصرف وفي مثل هذه الظروف تسيطر الحكومة على موارد الصرف الأجنبي وتقيد استعماله لخدمة الحرب وشواهد الحروب والإضرابات كثيرة، فقد تولدت اضطرابات كبيرة في أسعار صرف عملات عدد كبير من البلدان إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية.
- الإشاعات والأخبار: بسبب اعتماد سعر الصرف على عدد من التغيرات التي يمكن متابعتها من الأخبار كالتوقعات حول أسعار الفائدة أو عرض النقد فإن المتعاملين يتأثرون بكل الأخبار ذات العلاقة بها وغيرها من التغيرات ذات التأثير على توجهات ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة وبالتالي سعر الصرف الخاص بها، وتأتي الاستجابة لهذه التغيرات معتمدة على قوة تجارب السوق معها فقد يكون في بعض الأحيان حساسا وقويا، وفي أخرى أقل من ذلك لاختلاف استجابات المتعاملين.
- خبرة المتعاملين وأوضاعهم: يقوم المتعاملون في سوق العملات الأجنبية في ضوء مهاراتهم وخبراتهم بالسوق وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه. وبناءا عليه فإن أسعار الصرف تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين فضلا عن أسعار الصرف تتأثر بالقوة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة.⁽¹⁾

(1) عبد الحسين جليل الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 81-83.

الشكل (03): سعر الصرف المتوازن.



: عبد العظيم حمدي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

حيث تمثل النقطة (ن) نقطة التوازن التي يتساوى عندها العرض مع الطلب على العملة. أما في حالة زيادة الطلب على العملة مع ثبات العروض منها، يرتفع سعر الصرف التوازني ويصبح س₁ بينما نجد أنه في حالة زيادة المعروض من العملة مع ثبات الطلب يتجه السعر إلى الانخفاض إلى س₂.⁽¹⁾ نستنتج أن هناك عدة عوامل تؤثر سلباً وإيجاباً على سعر الصرف، منها الاقتصادية مثل كمية النقود وأخرى غير اقتصادية كالاضطرابات والحروب.

المبحث الثاني: ماهية سوق الصرف الأجنبي وسياسة سعر الصرف

يعتبر سعر الصرف واحد من أهم الأسعار في الاقتصاد وبالتالي فهو سعر حساس جداً، يستجيب بسرعة كبيرة لأي تغيرات المتوقعة في الاقتصاد، ولذا فإن سعر الصرف يتغير يومياً بل وعلى مدار الساعة فيعرف السوق الذي يتم فيه التجارة بالعملة الدولية والذي يتم فيه تحديد سعر الصرف، بالسوق الصرفي الأجنبي، وفي هذا السوق يقوم الأفراد والشركات والمؤسسات المالية ببيع وشراء العملات الأجنبية من أجل القيام بالمدفوعات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم سوق الصرف الأجنبي.

(1) سلامة نجاح، مرجع سبق ذكره، ص 07 .

سوف نتعرف على سوق الصرف الأجنبي من خلال هذا المطلب حيث تطرقنا إلى تعريف سوق الصرف

الفرع 01: تعريف سوق الصرف الأجنبي

سوق الصرف هو عبارة عن النقاء البائعين والمشتريين لل عملات المختلفة بعض النظر عن الزمان والمكان حسب معلومات وآليات أنظمة معينة للإفادة من فروقات الأسعار أو بما يحقق احتياجات عمليات تبادل السلع والخدمات والأصول المالية والموارد الأخرى.⁽¹⁾

ويمكن تعريفه أيضا على أنه الوسيط الذي يقوم فيه الأفراد والمؤسسات الخاصة والعامة والبنوك بيع وشراء العملات الأجنبية، ويمثل سوق الصرف الأجنبي في أي بلد الوسط الذي تباع أو تشتري فيه العملة الوطنية بالعملات الأجنبية.⁽²⁾

الفرع 02: خصائص سوق الصرف الأجنبي⁽³⁾

تتميز سوق العملات الأجنبية بالخصائص الآتية:

- يعتبر سوق العملات الأجنبية أقدم وأكبر وأوسع سوق في العالم.
- رغم الانتشار المتزايد للمشاركين في سوق العملات الأجنبية في كل أنحاء العالم، إلى أن غالب الصفقات تتم في لندن ونيويورك وطوكيو. وتصل حصة لندن في أسواق العملة الأجنبية 30% من كل الصفقات بينما تصل حصة كل من نيويورك وطوكيو إلى 16% و 10% على التوالي وتستحوذ الأسواق الثلاثة على نسبة 56% من صفقات العملات الأجنبية في العالم.
- تركيز السوق، حيث يعادل ثلثي صفقات العملات اليومية يحدث ما بين سماسرة البنوك، وحوالي 16% من العملات تخص العملاء غير الماليين، أما أجزاء الباقي من المعاملات 20% فيشمل مؤسسات مالية على خلاف سماسرة البنوك والتي هي في الأغلب شركات أوراق مالية تعمل في أسواق القرض والأسهم العالمية التي دخلت سوق العملات الأجنبية كالأجهزة للوساطة تقوم بالشراء على مرحلة واحدة لعملتها.

يتميز سوق العملات الأجنبية بالسهولة السديدة.

بعد أن تعرفنا على سوق الصرف الأجنبي أصبح بإمكاننا تمييز سوق الصرف الأجنبي عن الأسواق الأخرى.

المطلب الثاني: وظائف سوق الصرف الأجنبي.

إن وظيفة سوق الصرف الأجنبي لا تقتصر على مجرد تحديد أسعار الصرف، وإنما تشمل وظائف الأخرى تتمثل في:

(1) معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جدير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 281 .

(2) أمين زكي، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات)، اثناء للنشر والتوزيع، 2010، ص 259 .

(3) عطا الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية وعلوم التسيير

المركز الجامعي بغيرداية، دفعة 2010-2011، ص ص 61-62 .

الفرع 01: تحويل القوة الشرائية بين الدول

فالوظيفة الأساسية لأسواق الصرف الأجنبي هي تحويل الأموال أو القوة الشرائية من دولة لأخرى، ويتم عادة هذا التحويل عن طريق التحويل التلغرافي الذي هو عبارة عن سيل بالبرقية بدلا من البريد وعن طريقه يصدر أحد البنوك المحلية تعليماته إلى بنكه المرسل في مركز نقدي بأن يدفع قدرا معيناً من العملة المحلية السائدة هناك إلى أي شخص أو منشأة حساب.

الفرع 02: تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية

ويتم ذلك عن طريق قيام أحد البنوك بمنح الائتمان، فعندما يقوم البنك بفتح اعتمادات الأجنبية أكثر من حجم الودائع لديه فإنه يكون قد منح ائتمان لتمويل التجارة الخارجية.

الفرع 03: تغطية مخاطر الصرف

حيث يقوم سوق الصرف الأجنبي بمساعدة المستثمرين الماليين على تجنب مخاطر الصرف الأجنبي والقيام بعملية التغطية، ذلك أن أسعار الصرف الأجنبي عادة تتغلب عبر الزمن فإن أي شخص عليه القيام بدفع أي تسليم مبالغ مالية بعملة أجنبية في تاريخ لاحق.⁽¹⁾

من خلال ما سبق نجد أن وظائف سرق الصرف الأجنبي تتمثل في:

تحويل القوة الشرائية بين الدول، تقديم الائتمان اللازم لتمويل التجارة الخارجية بالإضافة إلى تغطية مخاطر الصرف.

المطلب الثالث : سياسة سعر الصرف.

أن سياسة الصرف تسعى إلى فهم تغيرات سعر الصرف لكي لا تكون عاقبتها وخيمة، سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهداف سياسية سعر الصرف وبالإضافة إلى أدوات سياسية سعر الصرف.

الفرع 01: أهداف سياسية سعر الصرف:⁽²⁾

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق جملة من الأهداف التي من بينها:

- **مقاومة التضخم:** يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد أثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أذات الإنتاج في المدى المتوسط، وهكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية ونتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسياتها، وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة (vertueux) للعملة القوية وتم اعتماده كأساس للسياسة المناهضة للتضخم تبنتها فرنسا من سنة 1983.

⁽¹⁾ محمد السيد السيرينين، التجارة الخارجية، القاهرة، 2009، ص 249 .

⁽²⁾ عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص

ص131-134 .

• **تخصيص الموارد:** يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجلب الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (المواجهة والتصدير) وهذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير وبالتالي يقل عدد السلع التي يتم استيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال الواردات) والسلع التي يمكن تصديرها، كما ينعكس اثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصر العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للاستيراد.

• **توزيع الدخل:** عند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، وبهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر الصرف للصادرات التقليدية سعر صرف الواردات الغذائية... الخ .

الفرع 02: أدوات سياسة سعر الصرف⁽¹⁾

تستعمل السلطات النقدية في كل دولة من الدول العديد من الأدوات والسياسات لتنفيذها سياسة سعر الصرف في الاقتصاد المحلي وأهم هذه الأدوات مايلي:

Ñ **تعديل سعر صرف العملة:** في حالة وجود خلل في ميزان المدفوعات تلجأ السلطات النقدية لتعديل توازن ميزان المدفوعات إلى انخفاض قيمة العملة أو إعادة تقويمها في حالة نظام أسعار الصرف الثابتة أما في حالة نظام أسعار الصرف المعلقة فتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة وتستخدم سياسة التخفيض على نطاق واسع لتشجيع الصادرات، وتتضمنها في العادة برامج التصحيح المدعومة من قبل صندوق النقد الدولي.

Ñ **استخدام احتياطات الصرف:** في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر صرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركز بتخفيض العملة المحلية، وفي ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية ت الحادة في سعر عملتها، إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للآثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.

Ñ **استخدام سعر الفائدة:** عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة في النقد الأوربي.

Ñ **مراقبة الصرف:** تقتضي سياسة مراقبة الصرف بإخضاع المشتريات والمبيعات العملة الصعبة إلى رخصة، ويتم استخدامها لمقاومة خروج رؤوس الأموال خاصة الخروج المضاربي.

(1) عطاء الله بن طيرش، مرجع سبق ذكره صص 67-68 .

مما تقدم نصل إلى أن الهدف من سياسة سعر الصرف هو تحقيق جملة من الأهداف، كما أن سياسة كما ان سعر الصرف تتمثل في: تعديل سعر صرف العملة، استخدام احتياطات الصرف، استخدام سعر الصرف، مراقبة الصرف.

المبحث الثالث: أنظمة الصرف والنظريات المفسرة لسعر الصرف

سنتناول في هذا المبحث دراسة مختلف أنظمة الصرف من خلال الإشارة إلى التحول في نظام الصرف تاريخيا وذكر المراحل المختلفة التي مر بها بداية بنظام الصرف الثابت، ثم وصولا لنظام الصرف المرن كما سننتقل إلى أهم النظريات الاقتصادية التي حاولت تفسير اختلاف أسعار الصرف من مختلف الدول لذا قمنا بتقييم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب كالآتي:

المطلب الأول: الأنظمة المفسرة لسعر الصرف .

الفرع 01: التحول في أنظمة الصرف تاريخيا

تأخذ معظم الدول توجهات جديدة لأسعار صرفوملائتها ابتداء من قاعدة الذهب إلى نظام الصرف المرن، ومن وقت لآخر تأخذ الأقطار توجهات جديدة لأسعار صرفها كما حدث في هجر قاعدة الذهب ونظام الصرف الثابت بعد الحرب العالمية الأولى والعودة إليه ثانية بنظام الصرف الثابت القابل للتعديل من خلال تنظيم اتفاقيات "بروتنودز" من خلال نظام النقود الورقي القابلة للتحويل إلى ذهب والتي بدأ العمل بها منذ أوساط الثلث الثاني من القرن الماضي وتتمثل الأنظمة المفسرة المصرف فيما يأتي:

الفرع 02: نظام سعر الصرف الثاني⁽¹⁾

مما لا شك فيه أن هذا النظام غذى المعاملات التجارية الأولية لفترة طويلة متمثلا بقاعدة الذهب عبر مراحل تطورها المختلفة لنظام الذهب الكامل ثم نظام سائل الذهب، ورغم هجر قاعدة الذهب في مطلع سبعينات القرن الماضي فإن الصرف الثابت لم ينته لم استمر في صورة التثبيت إلى عملة رئيسة كالدولار والفرنك أو غيرها أو إلى سلة عملات كسلة حقوق السحب الخاصة اي سلة أخرى يراها القطر مناسبة لمعاملته التجارية مع شركائه أو منافسة التجاريين، إن نظام الصرف سواء كان في ظل قاعدة الذهب أم النقود الورقية غير القابلة للتحويل إلى ذهب لا يكون ثابت ثباتا مطلقا بل فيه حدود لحركة تتراوح ما بين نقطتين خروج ودخول الذهب في قاعدة الذهب وحدود التغيير التي سمح بها صندوق النقد الدولي وفقا لقاعدة "برتن وودز" أو الحدود التي تسمح بها الدول لتعرفها للتحرك ضمنها في قاعدة النقود الورقية، ويمكن للدولة أن تسلك واحدا أو أكثر من الخيارات الآتية عند مواجهتها لحالة من العجز الجوهري:

- **الأجل القصير:** إن الاستجابة الابتدائية للتخفيض تكون بطيئة جدا ربما بسبب وجود العديد من العقود المتفق عليها بسعر الصرف القديم أو بسبب الوقت الذي يتطلبه التوسع في بناء الطاقات

(1) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف في ظل الصدمات الاقتصادية، مرجع سبق ذكره، ص 84 .

الإنتاجية لمقابلة زيادة الطلب على الصادرات وإذا كانت الأسعار المحلية للسلع المصدرة لم تتغير وأن كمية الصادرات استجابت للسعر الجديد فإن عوائد الصادرات سترتفع ببطئاً الواردات فإن كمياتها لم تتغير ولكن أسعارها ارتفعت بنفس مقدار التخفيض وعليه فإن قيمة الواردات سترتفع ارتفاعاً مهماً وبناء على ماتقدم فإن الحساب الجاري يتحرك نحو العجز في الأجل القصير.

• **الأجل المتوسط:** عند النظر إلى مطابقة الدخل القومي:

$$C + I + G + Y = (X - M) \dots$$

وحيث تغير (C) لاستهلاك و (I) الإستثمار و (G) الإنفاق الحكومي و (X) الصادرات و (M) الواردات وعندما تقاس (Y) بالنتائج المحلي الإجمالي (GDP) فإن المتطابقة (I) يمكن صياغتها بعد إعادة ترتيب حدودها بشكل التالي:

$$X - M = Y - (C + I + G) \dots 2$$

وهذا يعني أن الفائض أو العجز في ميزان المدفوعات يكون مساوياً للنتائج المحلي الإجمالي مطروحاً من الإنفاق المحلي الكلي، (TDE) Total Domestic Expenditure ومن هذه الصيغة نستطيع القول أن ميزان المدفوعات يكون في حالة عجز عندما يكون الإنفاق المحلي الكلي (TDE) أكبر من الناتج المحلي الإجمالي.

وبناء على ماتقدم فإن التخفيض سينجح فقط في حالة كون الإنفاق المحلي الكلي (TDE) لا يمكنه امتصاص كامل الناتج المحلي الإجمالي.

ولتنفيذ هذا القيد لابد من وجود طاقة احتياطية في الاقتصاد وبعكس فإن الناتج لا يمكنه أن يرتفع ليفي بالزيادة في الطلب على الصادرات.

• **الأجل الطويل:** فإن الأثر النهائي للتخفيض سيكون زيادة أخرى في الأسعار والأجور الاسمية بنفس مستوى أسعار الواردات تعيد سعر الصرف الحقيقي قريباً من قيمته الابتدائية.

• ويمكن أن تعالج الدول مشاكل ميزان مدفوعاتها بإتباع سياسات نقدية ومالية مقيدة تعمل على خفض الأسعار أو على الأقل تضعف من معدل التضخم ورفع أسعار الفائدة ومع ذلك قد يتعارض هذا البديل مع الأهداف الأخرى..⁽¹⁾

إنهناك مجموعة من المزايا والفوائد التي يتحلى بها نظام سعر الصرف الثابت ويمكن إجمالها كالاتي:

- ✓ تشجيع أسعار الصرف الثابت والتجارة الدولية وتعطيها البيئة المثلى وتضمن الإنسانية في تدفقها.
- ✓ أن الثبات في أسعار الصرف يهين الأرضية المناسبة للإستثمار طويل الأجل.
- ✓ إن استقرارية أسعار الصرف تعطينا الأسس الواقعية المؤكدة للتوقعات.
- ✓ يقلل المخاطر من المضاربة بالعملة الدولية.

(1) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 87-89.

- عيوب أنظمة الصرف الثابتة: حيث أن هذا النظام لا يخلو من العيوب نذكر منها:
- ✓ حاجة الدولة إلى قدرة كبيرة لاحتفاظ بكميات كافية من الاحتياطات الدولية، من أجل التدخل في أوقات الحاجة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف داخل مجال التغيير.
 - ✓ السياسة النقدية المتبعة في هذا النظام تتمتع بأقل و استقلالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية.
 - ✓ بما أن سعر الصرف يكون مربوط إلى عملة أو سلة من العملات هذا يعين تركز القوة الاقتصادية في صالح البلد المهيمن ذو العملة القوية، وتبعية الاقتصاديات الأخرى لها.

الفرع 03: نظام سعر الصرف المرن

- إن نظام الصرف المرن يعين ترك سعر العملة يتحدد في السوق وفقا لقوى الطلب والعرض كأية سلعة أخرى، لا تكون هذه العملة محددة أو معرفة بعملة دولية أو بانهييار دول الذهب، وتتراوح أنظمة الصرف المرنة بين سعر الصرف العائم مرور بسعر الصرف المدار وانتهاء بسعر الصرف الزاحف إن المنافع المتحققة من نظام الصرف المرن جعلت منه نظاما مرغوباً ومن أهم مزاياه هي:
- ✓ تقليل الحاجة إلى الاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية ونظريا يمكن القول أنه لا حاجة إليها نهائياً.

- ✓ يكون الاستقرار الداخلي أفضل هدفاً يمكن مواصلته، فالقطر عليه أن ينظر إلى الاستقرار الداخلية الأسعار والإنتاج والتوظيف وترك سعر الصرف يتغير كما يشاء ليحقق التوازن الخارجي.
- ✓ يأخذ سعر الصرف دوراً مستوعباً الصدمات إذا كان مرناً فهو يدفع اجتياح القوى التضخمية، أو الانكماشية عن الاقتصاد، بينما النظام الثابت ينقل تلك الصدمات إلى الاقتصاد الداخلي.

المزايا الموجودة في نظام الصرف المرنيها مجموعة من العيوب نذكر منها:

- ✓ حدوث تدبوبات واسعة في أسعار الصرف.
- ✓ تعزيز حركة المضاربة لرؤوس الأموال في الأجل القصير التي تساهم في جعل سوق الصرف عديم الاستقرار.
- ✓ عدم القدرة على التنبؤ بتغيرات معدلات الصرف، وعدم تحفيز تحركات رؤوس الأموال طويلة الأجل عبر الحدود، لأنها في الغالب مصدر عدم يقين بالنسبة لعوائد الاستثمارات في الخارج و إيرادات الصادرات⁽¹⁾.

الفرع 04: نظام الصرف الحالي

- إن النظام الحالي الذي لاتزال فيه بعض العملات مثبتة بطريقة مشابهة إلى طريقة "برتن ووذ" القديمة والعديد منها معومة بحرية والأخرى معومة تحت شروط التدخل الحكومي، قد أنشئ تدريجياً

(1) عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره، ص 90-93.

منذ أن فصلت الولايات المتحدة علاقة الدولار بالذهب، وهناك عدة خصائص واضحة لهذا النظام على الرغم من استمرار التغيير والتكيف فيه وهي:

- ✓ الابتعاد عن وجهة النظر التي مفادها أن سعر الصرف يجب أن تثبت لفترات طويلة من الزمن.
- ✓ إن البنوك المركزية لا تتردد على التدخل لتلطيف حركات سعر الصرف عندما تشعر أن ذلك مناسباً هادفاً من ورائه تقليل آثار التقلبات الانتقالية.
- ✓ الإلغاء الفعلي لأي دور للذهب حيث بدأ هذا الاتجاه في مطلع السبعينات الذي لا يلعب الذهب فيه أي دور ضروري في النظام المالي الدولي.
- ✓ هناك تشكيلة واسعة من ترتيبات الصرف تتباها مختلف دول العالم بما يتلائم وأوضاعها الاقتصادية المحلية والدولية أكثر مما كان مقرراً لها سابقاً على وفق نظام "بروتونووز"⁽¹⁾.

المطلب الثاني : النظريات المفسرة لسعر الصرف.

سوف سنتناول في هذا المطلب أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف وهي كما يلي:

الفرع 01: نظرية تعادل القوة الشرائية

تعود هذه النظرية إلى الاقتصاد السويدي (كوستاف كاسل) عندما أصدر كتابه بعنوان " النقود وأسعار الصرف الأجنبية " بعد عام 1914 ويرى "كاسل" أن أي عملة يتحدد وفقاً للقوة الشرائية لهذه العملة في السوق المحلية مقارنة بقوتها الشرائية الخارجية أن العلاقة بين عملة دولة معينة وعملة دولة أخرى يتحدد وفقاً للعلاقات بين مستويات الأسعار السائدة في كل من الدولتين.⁽²⁾

فإذا افترضنا أن:

R : هو سعر الصرف.

Pa : مستوى الأسعار المحلية مقوماً بالعملة الوطنية.

Pb : مستوى الأسعار العالمية مقدرًا بإحدى العملات العالمية.

وعليه يمكن الحصول على سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية:

$$R = pa / pb \dots 1$$

$$R. pb = pa \dots 2$$

إذ أن منطوق هذه النظرية يقول بأن مستوى الأسعار المحلية يتكافأ مع سعر الصرف مضروباً في مستوى الأسعار العالمية، وكما هو معروف كان قياس مستويات الأسعار يتم عن طريق استخدام فكرة الأرقام القياسية ويمكن إيضاح ذلك:

$$2_1 = R.pao/pbo$$

(1) عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالبي، مرجع سبق ذكره ، صص 95 - 96 .

(2) سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، صص 20-21.

حيث:

R_1 سعر الصرف الجديد.

R : سعر الصرف القديم.

P_{bo} : الرقم القياس للتغير في الأسعار العالمية.

P_{ao} : الرقم القياس للتغير في الأسعار المحلية.

وقد تبين من هذه الدراسات أن انحرافات القوة الشرائية عن أسعار الصرف ترجع إلى اختلاف زمن الدورة التجارية في دولتين، وإن ارتفاع مستوى الأسعار المحلية مقارنة بمستوى الأسعار العالمية في ظل افتراض سعر معين للصرف إنما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف تلقائياً، وهذا سيؤدي إلى زيادة كل من الاستيراد والطلب على الصرف الأجنبي، وانخفاض كل من الصادرات وعرض الصرف الأجنبي، وتفترض هذه النظرية عدم حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي تنعكس على تكاليف الإنتاج (العرض) وأذواق المستهلكين والدخول (الطلب) وتفترض عدم دخول الدولة في التجارة الخارجية، أي أن هناك للتجارة الخارجية .

وبالرغم من الانتقادات السابقة فإن هذه النظرية لا تزال مهمة في تحديد سعر الصرف، إذ حاول فريق من الباحثين تعديل الصياغة الأولية المبسطة لنظرية تعادل القوة الشرائية مع أخذ عنصر الزمن في الحسبان بحيث تجري المقارنة بين كل من سعر الصرف ومستوى الأسعار المحلية ومستوى الأسعار العالمية خلال مدتين زمنيتين هما: (N) و ($N+1$) .

وفي ضوء هذا التعديل نحصل على المعادلة التالية التي تعبر عن نظرية تعادل القوة الشرائية. (1)

$$= R \cdot N \frac{Pa.n}{pb.n} R_2 : (R \cdot n + 1) \dots 4 \frac{(pa.n+1)}{(pb.n+1)}$$

R_2 : سعر الصرف الجديد بعد التعديل

R_n : سعر الصرف في المدة الزمنية الأولى.

R_{n+1} : سعر الصرف في المدة الزمنية الثانية.

$P_{a.n}$: مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الأولى.

($P_{a.n} + 1$) : مستوى الأسعار المحلية في المدة الزمنية الثانية.

$P_{b.n}$: مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الأولى.

($P_{b.n} + 1$) : مستوى الأسعار العالمية في المدة الزمنية الثانية.

الفرع 02: نظرية ميزان المدفوعات في تحديد سعر الصرف

(1) سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 21 .

تعتمد هذه النظرية على النتيجة النهائية في ميزان المدفوعات في دولة ما في تحديد سعر الصرف وملخصها هو أن سعر الصرف جزء من نظرية الأسعار ومن هم فإن سعر الصرف يتحدد في ضوء قاعدة العرض والطلب ويدعى ذلك " بسعر الصرف التوازني " وفي حالة وجود فائض في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعيق زيادة في الطلب على العملة الوطنية ومن ثم ارتفاع في قيمتها الخارجية بينما يحدث العكس في حالة وجود عجز في ميزان المدفوعات فإن ذلك يعيق زيادة المعروض النقدي من العملة ومن ثم انخفاض في قيمتها الخارجية.

الفرع 03: النظرية النقدية في تحديد سعر الصرف

يمكن التعرف على ملامح النظرية في تفسير تغيرات سعر الصرف من خلال دراسة أثر كل من كمية النقود وسعر الفائدة في تحديد سعر الصرف، إذ تركز هذه النظرية على أن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية نظرا لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود، إذ أن عرض في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية الوطنية المتمثلة بالبنك المركزي، أما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي وهو معدل الفائدة حيث يمارس سعر الفائدة تأثيرا في تحديد سعر الصرف فزيادة سعر الفائدة في دولة ما بالنسبة لميلها بالخارج يؤدي إلى زيادة سعر الصرف. (1)

وفيما يأتي التوظيف الرياضي لهذه النظرية وفقا للمعادلات الآتية:

$$M = PK (iy) \dots\dots\dots (1)$$

$$M^* = y^*) \dots\dots\dots (2) P = Rp^* \dots\dots\dots (3) = kP^* (i^*$$

$$R = P/P^* \dots\dots\dots (4)$$

$$yy) \dots\dots\dots (5) / M^* K liR = MKli^*$$

إذا أن :

M : عرض النقد.

P : المستوى العام للأسعار.

i : معدل الفائدة الاسمي.

y : متوسط الدخل الحقيقي.

R : سعر الصرف (معبر عنه بوحدات العملة المحلية لكل وحدة واحدة من العملة الأجنبية).

K : الطلب على النقود.

* : البلد الأجنبي.

$$y), P = M/K (i$$

(1) سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 23- 25 .

من المعادلة ① نحصل على $P^* = M^*/K$ (على i^*)

من المعادلة ② نحصل على

y^* ،

تبين المعادلات السابقة أن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية (y, k) يرتبط سلباً بسعر الفائدة الاسمي وإيجاباً بمستوى الدخل الحقيقي، إذ يؤدي انخفاض عرض النقود إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي في الاقتصاد المحلي بالنسبة لنظرية في الخارج، مما يستقطب رأس المال الأجنبي ويرفع من الطلب على العملة المحلية ونتيجة لذلك تزداد قيمة العملة المحلية مما يؤثر سلباً في الصادرات ووضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وتتعاكس هذه التطورات في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وركود الاقتصاد المحلي، إذ تحدد العملة رقم ① حجم عرض النقدي في البلد المراد تحديد سعر صرف عملته، أما المعادلة رقم ② فتحدد عرض النقد في البلد الأجنبي، أما المعادلة رقم ③ فإنها تحدد مستوى الأسعار في البلد المراد تحديد سعر صرف عملته أما المعادلتان رقم (4، 5) فإنهما تبيينان تحديد سعر الصرف الذي تم التوصل إليه، وبذلك يتبين أن النظرية النقدية تشدد على دور اختلال التوازن النقدي في تفسير تحركات سعر الصرف في السوق، لذلك ينظر إلى سعر الصرف على أنه يتحدد من منشأ داخلي وفقاً للنظرية النقدية.

الفرع 04: نظرية تقلبات أسواق الأصول المالية

تهتم هذه النظرية بتحديد سعر الصرف المتوازن وتعتمد على حرية الأسواق وقوى السوق في تحقيق توازن سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات وتصدي لشرح هذه النظرية الاقتصادية الفرنسي (جاك أرتس) أحد خبراء صندوق النقد الدولي أن العوامل التي تحدد سعر الصرف وفقاً لهذه النظرية هي الطلب الأجنبي على الأصول المالية المحلية والطلب المحلي على الأصول المالية الأجنبية.. (1).

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى أن النظريات السابقة المذكورة ليست النظريات الوحيدة التي تفسر التغير في أسعار الصرف بل هناك تفسيرات أخرى لأسعار الصرف.

المطلب الثالث : نظريات أخرى

هناك بعض النظريات الأخرى التي حاولت تفسير اختلاف سعر الصرف من دولة إلى أخرى على غرار باقي النظريات السابقة ومن بين هذه النظريات نذكر مايلي:

الفرع 01: نظرية كفاءة السوق

السوق الكفاء هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار كل المعلومات المتاحة وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات، سواء تعلق بالمعلومات الاقتصادية الحالية والماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات، العجز الموازي، معدل التضخم... الخ، في السوق

(1) سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 29 - 30.

الكفاء كل المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآتي هي والأسعار الصرف الآنية والآجلة تكاليف المعلومات ضعيفة، تغيرات أسعار الصرف عشوائية.

الفرع 02: النظرية الإنتاجية

يرى أصحاب هذه النظرية أنه من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي للدولة باعتبار أن حجم وكفاءة الجهاز الإنتاجي الآخر البالغ في تحديد سعر الصرف العملة المحلية فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة لاقتصاد الوطن كلما ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار، ومن الطلب على العملة المحلية، وبالتالي تحسين سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماما في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال وارتفاع تكاليف الإنتاج، وكذا انخفاض الطلب على العملة المحلية مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة..⁽¹⁾

من خلال النظريتين السابقتين نستنتج أن الدراسات تؤكد كفاءة سوق الصرف و أن عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا، وأن النظرية الإنتاجية جاءت من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي والاستقرار النقدي. من خلال ما سبق يمكن أن نستنتج أن هناك مجموعة كبيرة من النظريات الاقتصادية المفسرة لسلوك سعر الصرف على المدى الطويل والقصير تحاول مجملها إلى تحديد أو توجيه السياسات الاقتصادية بين الدول لتحقيق أهداف مشتركة فسعر الصرف يعتبر مؤشر للمنتجين المحليين وذلك لقياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمي وهو إذن همزة وصل بين الأسعار الداخلية والخارجية. خلاصة الفصل 01:

لسعر الصرف أهمية بالغة تكمن في كيفية تحديده، ومعرفة تغيراته المستقبلية فهو من أهم المؤشرات التي تؤثر على الاقتصاد المحلي أي تأثير في الدولة، أو على المستوى الدولي، لارتباطه بالتجارة الخارجية وما يمكن ملاحظته أن هناك مجموعة كبيرة من النظريات الاقتصادية المفسرة لسلوك سعر الصرف على المدى الطويل والقصير تحاول مجملها إلى توجيه أو تحديد السياسات الاقتصادية بين الدول لتحقيق أهداف مشتركة.

فسعر الصرف يعتبر مؤشر للمنتجين المحليين، وذلك لقياس ومقارنة الأسعار المحلية مع أسعار السوق العالمي، فهو إذن همزة وصل بين الأسعار الداخلية والخارجية، ومن أهم القرارات التي تتخذها أي دولة هو تبني سعر صرف يتماشى مع الظروف التي يمر بها أي اقتصاد دولة ما.

(1) أودينة يسرى، مرجع سبق ذكره ، ص 54 .

تأثير تخفيض الدينار الجزائري على ميزان

تمهيد:

إن العلاقات الاقتصادية الدولية تتطوي على الملايين من المعاملات الاقتصادية بين دول العالم مثل الصادرات والواردات السلعية والخدمية وحركة رؤوس الأموال بأصنافها المختلفة، إضافة إلى التحويلات الرأسمالية من جانب واحد وإلى غير ذلك، الأمر الذي يتطلب تدوين هذه المعاملات في سجل يعرف باسم ميزان المدفوعات.

ومن العوامل المؤثرة عليه سعر الصرف الذي يحدد عدد الوحدات التي تدفع من العملة الوطنية للحصول على وحدة واحدة من العملات الأجنبية، وعندما يتغير معدل صرف العملة بالنسبة للعملات الأجنبية، فإن هذا التغير قد يأخذ صورة تخفيض في قيمة العملة، أو ارتفاع في قيمة العملة، ولكل من هذين التغيرين تأثيراتهما العميقة على الاقتصاد وتنافسية قدرته على تعبئة الموارد من العملات الأجنبية وبالتالي ميزانه التجاري، ولكن الإجراء الشائع الذي تلجأ إليه بعض الدول وخاصة الدول النامية هو تخفيض قيمة عملتها كإجراء حماية يعود بالدفع عليها فقد يكون لحماية المبادلات التجارية بين الدولة والدول الأخرى أو من أجل زيادة صادرات مع العالم الخارجي.

وبناء على ما تم ذكره سابقاً تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث

المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري.

المبحث الثاني: مضمون سياسة تخفيض قيمة العملة.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسياسة تخفيض العملة والآثار المترتبة عن ذلك.

المبحث الأول: ماهية الميزان التجاري

من المعروف أن لكل دولة معاملاتها الخارجية، فالمقيمون فيها سواء كانوا شركات أو أفراد يقومون بالتصدير إلى الدول الأخرى والاستيراد من الدول الأخرى هذا بالإضافة إلى الخدمات، وينتج عن هذه المعاملات استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها عاجلاً أم آجلاً.

هذه الحقوق والالتزامات تقوم في الواقع بالنقد، ويتعين أدائها في تاريخ معين، ومن هنا فعلى كل دولة أن تعد بياناً أو سجلاً كافياً تسجل فيه مالها على الخارج من حقوق وما عليها نحوه من التزامات، هذا السجل هو ما يدعى بميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مدخل عام لميزان المدفوعات.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المؤشرات أو الأدوات التي تستعين بها السلطات السياسية والاقتصادية في رسم سياستها الاقتصادية سنتعرف عليه من خلال تعريفه وكيفية القيد فيه وذكر أهميته.

الفرع 01: تعريف ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية، التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد ما مع مثيلاتها لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة، وهو عبارة أيضاً عن تقدير مالي لجميع المعاملات التجارية والمالية التي تتم بين الدولة والعالم الخارجي، من خلال فترة زمنية معينة غالباً ما تكون سنة.¹

كما أنه في الإمكان تعريفه بأنه بيان يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين دولة معينة والعالم الخارجي، نتيجة قيام جميع أنواع المبادلات الاقتصادية، التي تنشأ بين المقيمين في هذه الدولة والمقيمين في الخارج خلال فترة معينة اتفق على تحديدها بسنة.²

ويمكن القول أن ميزان المدفوعات الدولية على أنه سجل محاسبي أو إحصائي موثق رسمياً يعتمد قيده مزدوجاً لخلاصة المقبوضات (Receipts) والمدفوعات (Payment) اللتين تترتب عليهما حقوق دائنية والتزامات مديونية للمقيمين من الأشخاص الطبيعيين والقانونيين دولة ما مع الخارج نتيجة للمبادلات الاقتصادية والتحويلات الخارجية سواء كانت من طرف واحد أو من طرفين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة واحدة.³

ومن خلال ذلك يمكن القول ان ميزان المدفوعات يعتبر السجل الذي يبين قيمة الديون و الحقوق الناشئة بين الدول و العالم الخارجي.

(1) محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود و البنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع، ، 176.

(2) عبد الكريم جابر العيسوي، التمويل الدولي، دارصفا للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2015، ص233.

(3) هوشيمار معروف، مرجع سبق ذكره، 233.

الفرع 02: كيفية القيد في ميزان المدفوعات: (نظام القيد المزدوج)

من المنفق عليه عند إعداد ميزان المدفوعات أن كل معاملة مسجلة يجب أن تقيد في قيديين اثنين متساويين احدهما دائن وإشارته موجبة من الناحية الحسابية والقيد الآخر مدين ويعطي إشارة سالبة، وهذا من حيث المبدأ يكون مجموع القيود الموجبة مطابقة لمجموع القيود السالبة، ومن ثم يكون صافي رصيد المعاملات يساوي صفراً.

إن القيود في ميزان المدفوعات تمثل معاملات اقتصادية مقابل قيم اقتصادية أخرى، وتتكون هذه القيم من موارد حقيقية سلع وخدمات وبنود مالية، وغالباً ما تكون نتيجة القيود متساوية من ناحية القيمة ثم تبادلها. وهناك بنود أخرى ليس لها مقابل، أو قد يكون القيد في جانب واحد لأسباب معينة، عندئذ تسجل قيود مقابلة بهدف الموازنة، يطلق عليها تحويلات دون مقابل.

وعليه وفقاً لهذا المعيار فإن كل دولة لا بد من أن تقوم بإعداد بيان وقيود دائنة :

✓ للموارد الحقيقية التي ترمز إلى الصادرات.

✓ للبنوك المالية التي تعكس أما تخفيضاً في الموجودات الأجنبية للاقتصاد أو زيادة في مطلوباته الأجنبية.

وعلى العكس من ذلك فإن الاقتصاد الذي يعد البيان يسجل قيود مدينه:

✓ للموارد الحقيقية التي ترمز إلى الواردات.

✓ للبنوك المالية التي تعكس أما زيادة في الموجودات أو نقصاً في المطلوبات الأجنبية.

أما التحويلات دون مقابل، و القيود المقابلة فإنها تظهر دائنة عندما تكون القيود التي تقدم المقابل لها مدينة، و مدينة عندما تكون هذه القيود دائنة.

ومن الناحية العملية إن أغلب بيانات ميزان المدفوعات تختصر إلى حد ما، أما لأسباب احصائية أو تحليلية، أما القيود الدائنة و المدينة لنوع واحد من السلع، الخدمة، الدخل، أو أي بند مالي فإنها أما تظهر بشكل منفصل أو مجمع فعلى سبيل المثال، فإنه بدلاً من بيانات الصادرات السلعية (دائنة) و الواردات (مدين) فإنه يمكن توضيح الفائض أو العجز التجاري بوصفه صافياً دائناً أو مديناً.

و أخيراً إن المحتوى أو الشمول الواضح لكشف ميزان المدفوعات يعتمد ما إذا كانت المعاملات قد عولجت على أساس إجمالي أو صافي.¹

الفرع 03: أهمية ميزان المدفوعات

فيما يخص أهمية ميزان المدفوعات الدولية فإن هذا الميزان يعتبر أداة هامة للتحليل الاقتصادي، لأنه يبين المركز الذي تحتله دولة ما في الاقتصاد العالمي، من خلال تشخيص قوة وضعف اقتصاد هذه

(1) عبد الكريم جابر العيساوي، مرجع سبق ذكره، ص 249-250.

الدولة وتحديد خصائص التغييرات التي تحصل في هذا المركز، عن طريق مقارنة البيانات الإحصائية الخاصة بميزان المدفوعات لسنوات معينة.

وبفقد ميزان المدفوعات الدولية أيضا كبيان لعرض العملة الوطنية والطلب عليها تجاه العملات الأجنبية وذلك بما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة البلد في أسواق الصرف الأجنبي وهنا يمكن الاعتماد على الميزان المذكور كمؤشر لكيفية استخدام سعر الصرف في تعديل المعاملات الاقتصادية الدولية ولتعيين مدى القدرة على إحداث التغييرات في بعض عناصر العلاقات الاقتصادية الدولية بغرض استيعاب أو امتصاص الفائض أو إزالة العجز وذلك كوسائل لمنح أو تخفيف التضخم أو الانكماش المتولد عن اختلال ميزان المدفوعات الدولية.

ومع ذلك فإن هذا الميزان لا يبين أسباب حدوث التغييرات في بعض عناصره كما وأنه يخفي مبادلات المقايضة والهبات والتعويضات العينية، حيث أن هذه التغييرات أو المبادلات تظهر في بنود أو فقرات ميزان المدفوعات الدولية كمقبوضات أو مدفوعات نقدية.

وبالإضافة إلى ذلك فإن الميزان المذكور يهمل الصعوبات الكامنة وراء عملية التوازن بين الصادرات والاستيرادات أو بين تدفقات رأس المال الداخلة والخارجة، وكذلك فإنه لا يعطي إلا خلاصة إجمالية للمبادلات الاقتصادية، دون أن يعرض التفاصيل الضرورية التي يمكن الاستفادة منها وخاصة ما يتعلق بأنواع الصادرات كمؤشر لمتابعة التغييرات الهيكلية في الاقتصاد المعني.

كما وأن ميزان المدفوعات لا يكشف عن الصورة الآنية لمركز الاقتصاد الدولي لبلد ما، بل أنه يحدد هذا المركز في نهاية فترة معينة عادة ما تكون السنة أي أنه يبين مثلا الفرق الآني بين الاستثمارات الولائية في السندات والأموال التي تتم في البلدان الأخرى ونفس الاستثمارات التي تتم من قبل الأجانب في البلد المعني وذلك لتحديد الأرباح أو الخسائر الآنية.¹

نخلص إلى أن ميزان المدفوعات هو الأداة الهامة في التحليل الاقتصادي، في المعاملات الدولية.

المطلب الثاني: تعريف الميزان التجاري و اقسامه.

يعتبر ميزان المدفوعات من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية، ويعتبر ميزان التجاري أحد أهم الحسابات في ميزان المدفوعات لأنه يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية.

الفرع 01: تعريف الميزان التجاري.

تعددت تعريفات الميزان التجاري حيث أن مجملها تصب في سياق واحد ويمكن إبرازها كما يلي:

1- يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات،

وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حاليا.²

(1) هوشيمار معروف، مرجع سبق ذكره، صص 236-232.

(2) محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الاسكندرية، 2007، صص 181.

2- الميزان التجاري هو الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة (عادة 3 أشهر)، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنه بالمعادلة التالية:

✓ الميزان التجاري ايجابي يعني صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا " فائض في الميزان " أو ما يسمى " الفائض التجاري "، كندا، ألمانيا، اليابان هم أمثلة عن الميزان التجاري الايجابي، أنها تتمتع باقتصاد مستقر.

✓ الميزان التجاري السلبي يعني أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى " بالعجز التجاري " لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، البلدان ذات الاقتصاد المتنامي مثل الولايات المتحدة الأمريكية وهونغ كونغ و استراليا بها عجز، هذه الدول لها القدرة لمواجهة الطلب المحلي الضخم في فتراتالتوسع الاقتصادي أما الميزان التجاري السلبي فهو أكثر صعوبة في البلدان الفقيرة التي تعتمد في نموها واقتصادها على أيدي الاستثمار الأجنبي.¹

الفرع 02: اقسام الميزان التجاري

ينقسم إلى الميزان أو الحساب التجاري السلعي والميزان التجاري الخدمي:

✓ **الميزان التجاري السلعي:** ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

✓ **الميزان التجاري الخدمي:**ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل، عوائد رأس المال).²

إن ميزان المدفوعات أشمل من الميزان التجاري، حيث أن هذا الأخير ينقسم إلى ميزان تجاري سلعي وميزان تجاري خدمي .

المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالميزانيين التجاري والمدفوعات.

يؤثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات بصفة عامة وميزان التجاري على وجه الخصوص، كون أن تغيرات أسعار الصرف سوف تؤثر على بنود ميزان المدفوعات وقد يكون ايجابيا أو سلبيا وهذا راجع إلى بنية الاقتصاد وهيكله الإنتاجي.

الفرع 01: علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري

طبقا للمنظرين سعر الصرف، ينبغي أن يكون في مستواه الأمثل عند استقرار المعاملات الجارية.

(¹) <http://www.forescys.Fm/balance-commerciale.html>

(²)<http://ta3lime.com/montada/showthread>.

عندما بلد يستورد منتج، يتم التسديد بالعملة الأجنبية للبلد المصدر المنتج، البلد المستورد إذا يقوم بشراء العملة الأجنبية للبلد المصدر، ويبيع عملته المحلية وبالتالي أي تغيير في المعاملات الاقتصادية استراد أو تصدير يؤدي إلى التغيير في سعر الصرف. في حالة عجز ميزان المبادلات الجارية بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات، الطلب على العملة الأجنبية يتجاوز عرض هذه العملة، في هذه الحالة العملة المحلية تميل إلى الانخفاض أو تقل قيمتها بالمقارنة مع العملات الأخرى المستعملة في المبادلات. والعكس في حالة الفائض في ميزان المبادلات الجارية، الواردات من العملة الأجنبية أكبر من المخرجات، الطلب على العملة من طرف غير المقيمين أكثر أهمية من الطلب على الأجنبية من طرف المقيمين العملة المحلية تميل إلى الارتفاع أو يعاد تقييمها. ومع ذلك ضعف قوة قيمة العملة اللوائية تسمح للبلد بالتصدير أكثر، والعملة الأجنبية ترتفع من جديد من خلال ظاهرة معاكسة¹.

الفرع 02: علاقة سعر الصرف بميزان المدفوعات

$$B = p - x (P - E) - \frac{PF}{E} \cdot M(Y, P, E) - (\pi)$$

$$\frac{dB}{dE} = P \frac{dx}{dE} - \left[p_f - \frac{-}{E} \right]$$

حيث أن:

$$B = \text{ميزان المدفوعات}$$

$$X = \text{الصادرات}$$

$$E = \text{سعر الصرف}$$

$$M = \text{الواردات}$$

فإن أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات هو أحد الاحتمالين

- 1- أن تكون مرونة المستورد بالنسبة لسعر الصرف (Em) أكبر من واحد فإن سعر الصرف سوف يزيد ويزيد معه صافي المستوردات (X-M) وينتقل منحى ميزان المدفوعات (B) للأعلى.
- 2- أن تكون مرونة المستوردات بالنسبة لسعر (Em) أقل من واحد فإن سعر الصرف سوف يزيد ويزيد معه صافي الصادرات وينتقل ميزان المدفوعات للأسفل².

(¹) http://www.latribune.fr/bourse/derises/fishes-techniques/2008_1114_trib_000310269/fishes-technique-n10-les-liens-enter-balance-commerciale-et-taux-de-change.html.

(2) سعيد سامي الحلاق، المصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2001،

رصيد الميزان التجاري = إجمالي صادرات البلد (x) - إجمالي واردات البلد y

المبحث الثاني: مضمون سياسية تخفيض قيمة العملة.

إن سياسة تخفيض قيمة العملة ليست حديثة، وإنما عرفت منذ الزمن القديم بسبب الاضطرابات الحادة التي ظهرت ما بين القرن الثالث والخامس. ثم في القرون الوسطى عندما أراد الأمراء التخلص من الجزء الكبير من ديونهم المتراكمة ثم تطور الهدف من التخفيض عند القرن 16 إلى القرن 18 كقيام اسبانيا بتخفيض قيمة عملتها لمنع تسرب المعدل الثمين ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرف على مفهوم هذه السياسة وأسبابها وأهمية هذه السياسة وهدف الدولة منها وشروط نجاحها.

المطلب الأول: مفهوم تخفيض قيمة العملة وأسبابه.

يعتبر التخفيض إجراء تتخذه الدولة صاحبة العجز في ميزان مدفوعاتها بهدف تشجيع صادراتها والحد من وارداتها وبالتالي تفاديا للجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل وتخفيض مستوى العام للأسعار فيها.

الفرع 01: مفهوم تخفيض قيمة العملة

يقصد بتخفيض العملة هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي أقل من ذي قبل من هذه العملات، ومعنى هذا أن التخفيض هو إجراء يخفض سعر الصرف، ويخفض قوتها الشرائية في الخارج كأن تقرر دولة ما مثلاً أن تخفض سعر الصرف للعملة الوطنية بدولارات فبدلاً أن تساوي ثلاث وحدات ونصف منها دولاراً واحداً فإنه يصبح دولار واحد يساوي 4 وحدات. أما مصطلح انخفاض قيمة العملة فيقصد به انخفاض قيمة العملة لبلد ما إزاء العملات الأجنبية في سوق الصرف الأجنبي، نتيجة تعارض قوى العرض والطلب وهذا يعني أن الانخفاض المذكور يحصل في حالة نظام الصرف العائم، والعوامل المؤدية إلى انخفاض القيمة الخارجية لعملة البلد هي:

✓ زيادة الاستيرادات وانخفاض الصادرات.

✓ انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية.

✓ ارتفاع أسعار الفائدة الحقيقية في الخارج.⁽¹⁾

الفرع 02: أسباب التخفيض

هناك عدة أسباب لتخفيض قيمة العملة ويمكن تقسيمها إلى أسباب رئيسية وأخرى ثانوية وهي:

أولاً: الأسباب الرئيسية:

✓ الحد من تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج وتشجيع استردادها من الخارج.

✓ زيادة دخل بعض الفئات المنتجة وتخفيض عبئ مديونيتها وذلك لتسهيل تصريف منتوجاتها في

الأسواق الخارجية أو لتدهور أثمانها في الأسواق العالمية.

(1) سلامة نجاح، مرجع سبق ذكره، صص 50-49.

✓ معالجة مشكل البطالة مشكل البطالة في الاقتصاد القومي حيث ينتج عن التخفيض تشجيع التوسع في الصناعات التصديرية.

ثانياً: الأسباب الثانوية:

✓ ارتباط كتلة نقدية معينة، أي أن هذا الارتباط سوف يعرض العملة المحلية لانخفاض بمجرد حصول أي انخفاض في العملة الرئيسية.

✓ تنشيط القطاعات التصديرية وبقية القطاعات التي تعتمد عليها الدولة وذلك لأن السلع المصدرة أو أي سلع أخرى تعتمد على قطاعات تكميلية أخرى فإن تطوير القطاع التصديري يؤدي إلى تطوير بقية القطاعات السابقة سواء من ناحية استغلال الطاقة الإنتاجية أو استخدام المزيد من اليد العاملة. ان سياسة تخفيض قيمة العملة تنتهجها الدولة التي تعاني عجزاً في ميزان المدفوعات و لهذه السياسة اسباب رئيسية متمثلة في معالجة مشكل البطالة في الاقتصاد و غيرها من المشاكل بالاضافة الى اسباب اخرى ثانوية.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف سياسية تخفيض قيمة العملة

ان سياسة تخفيض قيمة العملة تسعى إلى تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، حيث يستعمل هذا الاجراء من أجل تحقيق أهداف اقتصادية وطنية تختلف من دولة إلى أخرى، بالإضافة إلى أنها تهدف إلى تحسين مستوى الميزان التجاري بالدرجة الأولى.

الفرع 01: أهمية سياسة تخفيض قيمة العملة

إن التخفيض يجعل أسعار الصادرات تنخفض من منظور الأجانب وبالتالي فإن الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية يميل إلى الارتفاع أما بالنسبة للواردات ترتفع قيمتها بالنسبة للعملة الوطنية هذا ما يجعل من حجم الواردات يميل إلى الانخفاض ولهذا فإن المنتجين يقومون بتحويل أو نقل عوامل الإنتاج إلى القطاعات التي تسمح لهم بتحقيق مردودية أكثر. وبذلك يفضلون الإنتاج في قطاعي التصدير واحلال الواردات وفي هذا الإطار يمكن أن يكون سعر الصرف أداة تسير للعرض والطلب والتخفيض الفعال للموارد. ولا يؤثر التخفيض في حساب التجارة المنظورة فحسب. حيث يساهم في تحسين من جهة أخرى وضعية حساب التجارة غير المنظورة، الراجع إلى زيادة إقبال الطرف الأجنبي على الخدمات المحلية التي يراها منخفضة التكلفة، ويحد من جهة أخرى إقبال الطرف المحلي على الخدمات الأجنبية، كما يحدث هذا مع رأس المال الأجنبي الذي من دوره أن يساهم في تحسين وانتعاش حساب رأس المال.⁽¹⁾

الفرع 02: أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة

من بين أهداف سياسة تخفيض قيمة العملة نذكر:

(1) سلامة نجاح، مرجع سبق ذكره، ص52.

- ✓ وضع حد للتدهور في قيمة العملة بالنسبة للعملات الأجنبية والاعتراف بالتدهور الذي حدث، ووفق الانهيار المستمر والمتتالي في قيمة العملة، وذلك بخفض قيمتها رسمياً.
 - ✓ موازنة الميزان التجاري الخارجي وذلك بتشجيع حركة التصدير والتقليل من الواردات، فتتخفض قيمة العملة بجعل المستورد الأجنبي قادراً على أن يشتري كما بالمبلغ نفسه من عملته، كمية أكبر من السلع، فيزيد بذلك استرادته، كما يؤدي التخفيض في الوقت ذاته إلى رفع أسعار السلع الأجنبية بالعملة المنخفضة مما يقلل من الاستراد المحلي.
 - ✓ الحصول على نقد أجنبي إضافي يساعد على الوفاء بالتزامات مديونية خارجية نتيجة زيادة الصادرات بالإضافة إلى أنه يقلص الواردات يعني ذلك تقليص حزام الدين الخارجي والحد منه بالنسب للصادرات والنتائج المحلي¹.
- من خلال ما تم ذكره في هذا المطلب فإن تخفيض قيمة العملة يجعل أسعار الصادرات تنخفض و بالتالي زيادة الطلب الأجنبي على المنتجات المحلية، كما ان لهذه السياسة اهداف تساهم في تحسين مستوى الميزان التجاري.

المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة.

- حتى تتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة، لابد من توافر مجموعة من الشروط أهمها:
- ✓ مرونة الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
 - ✓ مرونة الطلب الداخلي على السلم المستورد ومرونة الطلب الخارجي على السلع المصدرة.
 - ✓ أن لا تقوم الدول الأخرى بتخفيض القيمة الخارجية لعملاتها.
 - ✓ أن لا يتردد الشك في الأسواق النقدية بأن هذا التخفيض يعقبه تخفيض آخر.
 - ✓ استجابة السلع المصدرة لمواصفات الجودة والمعايير الصحية والأمنية الضرورية للتصدير².
 - ✓ الاستجابة لشروط مارشال- ليزر والقاضي بأن تكون $e_n + e'_n > 1$ ومرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.
 - ✓ الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- يعتبر نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة يتوقف على التأثير الإيجابي على ميزان المدفوعات ومدى مرونة الصادرات و الواردات.

إن التخفيض حتى وإن تحققت شروطه لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين فوري في وضعية ميزان المدفوعات حيث كون هناك تدهور في وضعيته أولاً وبعد ذلك يبدأ بالتحسين، كما أن نجاح عملية تخفيض العملة

(1) مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008، ص 148-149.

(2) دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية في ظل حرب العملات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية و اقتصاد دولي، جامعة حسبية بن بوعلی الشلف-الجزائر، ، 52.

متوقف على التأثير الايجابي على ميزان المدفوعات ومدى مرونة الصادرات والواردات، وإن أهمية انخفاض كمية الواردات وقيمتها الإجمالية من خلال ارتفاع أسعارها بالعملة الأجنبية ترتبط بمدى أهمية درجة مرونة أسعارها.

المبحث الثالث: النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة والآثار المترتبة عن ذلك

تعد سياسة تخفيض قيمة العملة لدى الدول النامية خياراً صعباً وذلك لما يرافقها من آثار جانبية كعدم استجابة كل من الإنتاج والإنفاق المحلي والطلب على الصادرات والواردات للتغيرات في سعر الصرف والسبب في كل ما هو اعتماد صادرات الدول النامية على الصناعات الاستخراجية ذات الأسعار المحددة عالمياً وافتقارها للقاعدة الصناعية التي تمكنها من التوسع في الصادرات الصناعية.

من ناحية أخرى يعاني الكثير من الدول النامية عجزاً زمنياً في موازينها التجارية الأمر الذي يوقعها في مأزق المديونية الخارجية ويضعف من القاعدة الادخارية المحلية، ويشكل بالتالي عقبة كبيرة أمام محاولات التنمية في هذه الدول وقد تلجأ العديد منها إلى تبني أنظمة أسعار صرف أجنبي تسمح باستخدام سياسة سعر الصرف أداة لمواجهة هذه الاختلالات التجارية وقد اختلفت المدارس الاقتصادية حول فعالية هذه الأداة في تحقيق الآثار المرغوبة على الميزان التجاري، وتبني هذه الدراسة منهج المرونات الأكثر استخداماً في الدراسات التطبيقية.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لسياسة تخفيض قيمة العملة.

ترتكز صياغة المؤسسات النقدية الدولية التي تدعو بموجبها الدول الطالبة لبرامج التعديل الهيكلي في اقتصادياتها لتخفيض قيمة العملة لإحداث التوازن في ميزان المدفوعات على عدة مرتكزات والمتمثلة في:

الفرع 01: نظرية أسلوب المرونات

يرتكز على أهمية تغير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إحداث التغير في رصيد ميزان المدفوعات لإظهار مدى صلاحية اقتصاديات الدول النامية.

أولاً: مميزات نظرية أسلوب المرونات: يتميز هذا الأسلوب بما يلي:

✓ أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف.

✓ لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات، حيث يركز فقط على صادرات

وواردات السلع والخدمات.⁽¹⁾

ثانياً: منحنى **curve ل**: وهو منحنى يشبه شكله بحرف ل ويظهر أن أثر أي تخفيض بقيمة العملة ستحصل بمرحلتين متتابعتين هما:

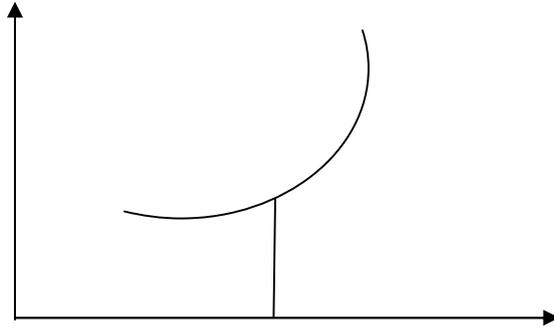
(1) عبد المجيد قدي نعمان سعدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 193-194.

الإطار النظري لأثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري :

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة ترتفع أسعار الواردات المدفوعة بالعملة الوطنية والمقومة بالعملة الأجنبية وأسعار الصادرات تبقى غير متغيرة بالعملة الوطنية وستهبط بالعملة الأجنبية وتتدهور معدلات التبادل التجاري للدولة التي تخفض قيمة عملتها ويتوسع عجزها التجاري وهذا ما يدعى بأثر القيمة value effect .

المرحلة الثانية: من خلال هذه المرحلة يظهر أثر الحجم مع قيام العناصر الاقتصادية المحلية بتخفيض وارداتها ومع كون الصادرات الآن أرخص بالعملة الأجنبية فهي قادرة على زيادة حصتها السوقية. وهذه المراحل الايجابية ذات المراحل المتعاقبة من الناحية النظرية تفوق الآثار السعيرية السيئة وتولد عودة إلى التوازن التجاري والتغيرات عبر الزمن في الميزان التجاري المحددة من قبل هذين الأثرين المتعلقين بالحجم والقيمة، وفي مجال التطبيق يكون نجاح أي تغيير في سعر الصرف محدد من قبل نسبة المكاسب أو الزيادات المتحققة في القدرة على التنافس في مجال السعر، ومرونة الاستجابة من قبل المنتجين المحليين ومرونة الطلب المحلي والخارجي، وكما هو مبين في الرسم البياني.

الشكل رقم(04): منحى ل:



المصدر: عيسى محمد الغزالي، سياسة أسعار الصرف، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد23، 2003، ص15.

ما يجب الإشارة إليه أن سياسة تخفيض قيمة العملة بحد ذاتها تعتبر مصدر الارتقاع الأسعار المحلية من خلال مايلي:

-إذا كانت نسبة مهمة من الإنتاج مستوردة من الخارج، وإذا ما كانت عملية إحلال مستلزمات الإنتاج المحلية محل الأجنبية تستغرق وقتا طويلا وفي غير صالح العملية الإنتاجية فإن الأسعار سترتفع من جانبين:

- ✓ **الجانب 01:** ارتفاع الأسعار يكون بسبب ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج المستوردة.
- ✓ **الجانب 02:** ارتفاع الأسعار يكون بسبب انخفاض كمياتها والنتيجة النهائية ستمثل في ارتفاع تكاليف الإنتاج.

إن التخفيض في قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار المستوردات أعلى مما كانت عليه، أما إذا كانت هذه السلع المستوردة تمثل سلع ضرورية للمواطن المحلي (مثل المواد الغذائية) والتي يصعب الاستغناء عنها سوف يضيف حلقة جديدة لارتفاع الأسعار ويترتب عليه أعباء جديدة على المواطن، مما يدفع به للمطالبة برفع الأجور وهكذا ستظهر موجة تضخمية جديدة داخل الاقتصاد المحلي.

إن ارتفاع أسعار المستوردات وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية وهذا الارتفاع سيكون على جانبيين هما:

✓ الجانب 01: الطلب المحلي سيحاول البحث عن مواد محلية بديلة عن الاسترادات التي

ارتفعت أسعارها.

✓ الجانب 02: الطلب على المنتجات الوطنية سيرتفع أيضا بعد أن أصبحت أرخص من السابق.

الفرع 02: نظرية الاستيعاب

لقد انصب اهتمام الكلاسيك على الآثار الناجمة عن تغيرات الأسعار عند عملية تخفيض قيمة العملة في استعادة التوازنات الخارجية وأهملوا دور الدخل القومي لاقتراضهم ثبات مستوى الدخل والإنتاج والتوظيف هذه المقارنة أشمل من الأولى باعتبارها أنها تمتد إلى المستوى الكلي للاقتصاد، إذ تنطلق من النموذج الكنزي في دراستها لآثار التخفيض ضمن الإطار الهام للتوازن الكلي:⁽¹⁾

$$Y = C+I+G+X-M$$

حيث أن y : الناتج الوطني أو الدخل الوطني.

C : الاستهلاك الكلي.

I : الاستثمار الكلي.

G : الإنفاق الحكومي.

X : قيمة الصادرات.

M : قيمة الواردات.

إن مجموع المتغيرات الكلية $C+I+G$ تسمى بالامتصاص وتأخذ عادة الرمز A

$$A = C+I+G$$

وبذلك فإن A يمثل الامتصاص الذي يحتاجه الاقتصاد الوطني الداخلي من أجل نفقاته الداخلية أما الفرق بين الصادرات والواردات فيجسد حالة الميزان التجاري.

فتحقيق الفائض يعني زيادة الدخل الوطني بينما العجز يعمل على تخفيض قيمة هذا الأخير نستخلص أن الامتصاص هو ذلك الفرق بين الدخل الوطني والميزان التجاري:

$$A = I-B$$

(1) عبد المجيد قدي نعمان، مرجع سبق ذكره، ص 196.

لقد حاول صاحب مقاربة الاستيعاب الجمع بين أثر الأسعار وأثر الدخل وأن يبدو أنهما متناقضين إذ يفترض أصحاب الطرح الأول ثبات الدخل الإجمالي باعتبار أن الاقتصاد في وضع التشغيل التام، بينما يفترض أصحاب الطرح الثاني ثبات الأسعار وتغير الدخل لكون الاقتصاد في حالة عدم التشغيل التام. **أولاً: الآثار الأولية والثانوية لعملية التخفيض:** عندما تلجأ الدولة صاحبة العجز في ميزان مدفوعاتها لتخفيض القيمة الخارجية لعملتها المحلية فإنه يترتب عند ذلك تغير رصيد الميزان التجاري بسبب أثر التخفيض على الدخل وكذلك أثر التخفيض على الاستيعاب A حيث يتغير الدخل مباشرة بمقدار (ΔA) ومنه:

$$\Delta A = \Delta y - \Delta A \dots \textcircled{1}$$

ΔA ينتج أيضا بتضافر أثرين هما:

✓ الأثر المباشر بالتخفيض على الاستيعاب BA والذي يمثل أثر التخفيض على الاستيعاب عند مستوى معين من الدخل الحقيقي.

✓ الأثر غير المباشر على الاستيعاب من خلال تغيرات الدخل (Δy) حيث تمثل ∞ الميل الحدي للإنفاق وبالتالي فإن الأثر الإجمالي الذي يحدثه التخفيض على الاستيعاب هو:

$$\Delta A = \infty \cdot \Delta + BA \dots \textcircled{2}$$

بتعويض المعادلة $\textcircled{2}$ في $\textcircled{1}$ يصبح تغير الأثر على الميزان التجاري:

$$\Delta B = \Delta y - (\infty \cdot \Delta y + BA)$$

ومنه

$$B = (\Delta - \infty) \Delta y - BA \dots \textcircled{3}$$

تبين المعادلة $\textcircled{3}$ أن التغير في رصيد الميزان هو ناتج عن أثر التخفيض على الدخل وكذا أثر التخفيض على الاستيعاب وعليه فإن: أثر الميزان = أثر الدخل - أثر السعر. ⁽¹⁾

ثانياً: التفسير: يقصد بالآثار الأولية لعملية التخفيض ذلك التحليل على الأسعار من خلال المرونات الحرجة على ميزان المدفوعات، لكن سرعان ما يتبعها أثر ثانوي الذي ينشأ من خلال ميكانيزم "المضاعف" بحيث تولد آثار الأسعار آثار الدخل ومن الممكن أن يؤدي ارتفاع الأسعار إلى مدى ارتفاع الدخل، ومن المحتمل جداً أن الارتفاع الأخير يؤدي لارتفاع الدخل الوطني وهكذا يتم الانتقال دون انقطاع.

(1) أمين زكي، مرجع سبق ذكره، ص 320.

من التحليل القائم على الأسعار إلى التحليل القائم على الدخل يفترض أن تخفيض قيمة العملة يرتكز على نظريتين أساسيتين تتمثلان في نظرية أسلوب المرونات ونظرية الاستيعاب حيث تهز فإن إلى استعادة التوازن في كل من الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

المطلب 02: أثر تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات.

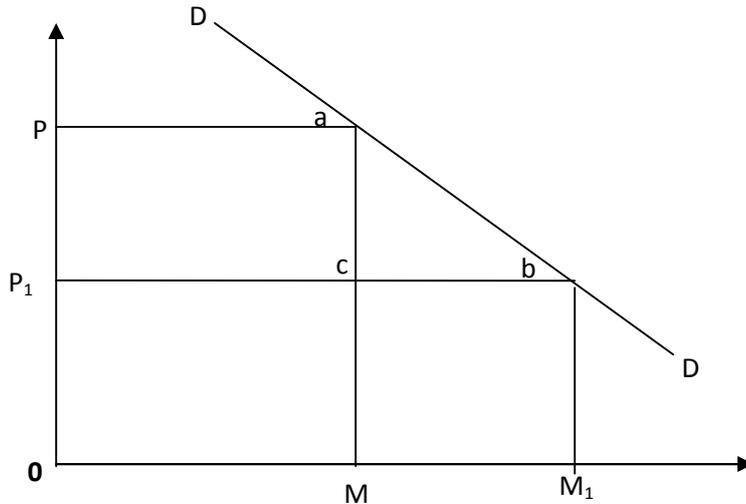
تترتب عن سياسة التخفيض جملة من الآثار على مستويات مختلفة.

الفرع 01: أثر التخفيض على الصادرات

إن التخفيض على الصادرات سواء بالزيادة أو بالنقصان يعتمد على درجة مرونة الطلب على صادرات ذلك البلد فيمكن أن تكون المرونة أكبر من الواحد، أصغر من الواحد، أو مساوية له.

الحالة 01: مرونة الطلب على الصادرات أكبر من الواحد: في هذه الحالة يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة عائد الصادرات حيث أن $ex > 1$ أي مرونة السعرية للطلب على الصادرات أكبر من 1. في هذه الحالة عند انخفاض أسعار السلع بنسبة $p\%$ سينتج عن زيادة في الكمية المطلوبة من الصادرات بمقدار أكبر من p بالقدر الذي يؤدي إلى زيادة العائد الإجمالي للصادرات.

الشكل رقم (05): أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة 1.



المصدر: فرنسيس جرونيلام، ص 78

حيث أن من 0 إلى p : سعر الصادرات بالعملة الأجنبية قبل تخفيض قيمة العملة المحلية.

من 0 إلى p_1 : سعر الصادرات بالعملة الأجنبية بعد تخفيض قيمة العملة المحلية.

من 0 إلى M : إجمالي الصادرات قبل تخفيض العملة.

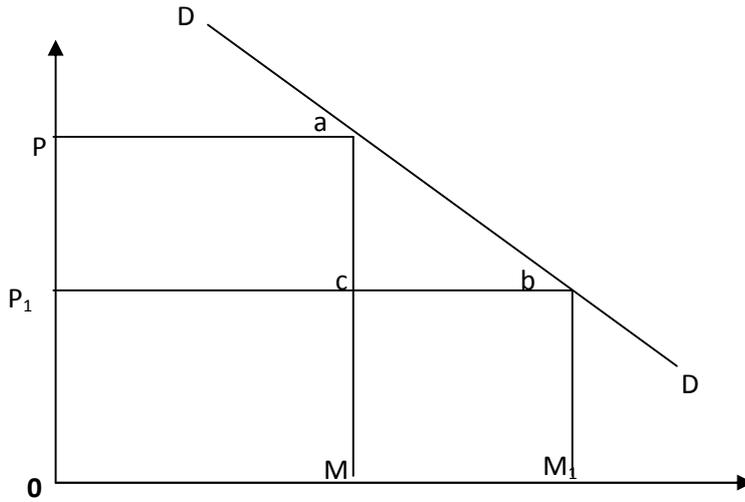
من 0 إلى M_1 : إجمالي الصادرات بعد تخفيض العملة.

الإطار النظري لأثر تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري :

يلاحظ من الشكل أن انخفاض الأسعار المحلية نتيجة تخفيض قيمة العملة يترتب عليه خسارة في العملة الأجنبية مقدارها ما بين $(P - P_1)$ لكل وحدة مصدرة من السلعة ومن جهة أخرى انخفاض الأسعار المحلية الذي جاء نتيجة تخفيض قيمة العملة أدى لزيادة قيمة الصادرات بقدر $(C - B)$ $(M - M_1)$ يمثل العائد الإضافي من العملة الأجنبية من جراء الزيادة الإضافية في (1) الصادرات $M - M_1$ ، ويلاحظ كذلك أن الزيادة في العملات الأجنبية $(C - B)(M - M_1)$ من جراء الزيادة في الصادرات ومنه الأثر النهائي لتخفيض قيمة العملة في هذه الحالة هو زيادة العائد الإجمالي للصادرات.

الحالة 02: مرونة الطلب على الصادرات أقل من الواحد: إذا كانت مرونة الصادرات أقل من الواحد فإن تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى إنقاص العائد الإجمالي للصادرات في هذه الحالة انخفاض الأسعار بنسبة $P\%$ يؤدي إلى زيادة في الكمية المطلوبة بأقل من $P\%$ مما يترتب عليه انخفاض في إجمالي عائد الصادرات والشكل التي يبين ذلك:

الشكل رقم (06): أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة أقل من 1.

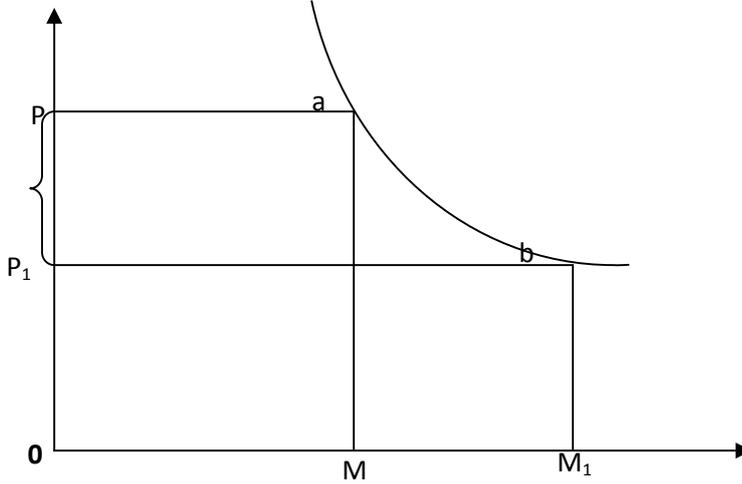


المصدر: فرنسيس جيرونلام، مرجع سبق ذكره، ص 179.

من الشكل يلاحظ أن العائد الصافي للصادرات والمقدر ب $(c - b)(M - M_1)$ أما الخسارة الإجمالية في قيمة الوحدة من الصادرات نتيجة التخفيض فهي $(a - c)(p - p_1)$ وبما أن $(c - b)(M - M_1)$ أقل من $a \cdot c \cdot p - p_1$ فإن الأثر الصافي للتخفيض في هذه الحالة هو انخفاض في إجمالي العائد للصادرات المحلية وعلى هذا الأساس فإن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى نقص في إجمالي عائد الصادرات إذا كانت المرونة السعرية لطلب الأجانب على صادرات البلد أقل من الواحد.

(1) سلامة نجاح، مرجع سبق ذكره، ص 75.

الحالة 03: المرونة تساوي الواحد: إذا كانت $ex = 1$ فقيمة العملة لا تؤثر على العائد الإجمالي للصادرات حيث أنه في هذه الحالة يؤدي إلى انخفاض الأسعار بمقدار $p\%$ إلى زيادة في الطلب بنفس النسبة مما يترتب عليه عدم تغير العائد الإجمالي للصادرات. الشكل رقم (07): أثر تخفيض العملة على الصادرات عندما تكون المرونة تساوي 1.



: فرنسيس جرونيلام، مرجع سبق ذكره، ص 180

يلاحظ أن إجمالي الخسارة في عائد الصادرات للخسارة في سعر $(a - c)$ $(p - p_1)$ بينما إجمالي العائد من الصادرات الإضافية $(M_1 - M)$ هو $(M_1 - M)(c - b)$ ومن هنا يتضح أن $Cb = b - ac$. $b_1M - M_1$ ، ومنه فإن تخفيض قيمة العملة لا يؤثر على العائد الإجمالي للصادرات في الحالة التي تكون فيها المرونة السعرية للطلب الأجنبي على صادرات البلد تساوي الوحدة وكان عرض الصادرات مرنا بدرجة كافية تمكنه من تغطية الطلب المتزايد..

الفرع 02: أثر التخفيض على الواردات

إن تخفيض قيمة العملة سوف يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات سيكون بالعملة المحلية فقط دون العملة الأجنبية، حيث أن تخفيض قيمة العملة لن يؤثر على أسعار العرض الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، إن مدى انخفاض في حجم الواردات والتوفير المقابل له في الصرف الأجنبي يعتمد على المرونة للسعرية للطلب على الواردات.

الحالة 01: المرونة السعرية للواردات تساوي الصفر: في هذه الحالة يفشل تخفيض قيمة العملة في تحقيق أي انخفاض في حجم الواردات وعليه فإن قيمة الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة المحلية) للبلد لن تتأثر بتخفيض قيمة العملة.

الحالة 02: المرونة السعرية للواردات أقل من الواحد: فسوف يحدث هبوط في الواردات كما أن الفاتورة الإجمالية للواردات (مقومة بالعملة الأجنبية) سوف تتخفض كنتيجة لانخفاض في حجم الواردات.¹ ففي هذه الحالة بالرغم من أن أسعار عرض الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية لم تتغير نتيجة للتخفيض فإنه يلاحظ أن انخفاض الأسعار المحلية المترتبة عن عملية التخفيض أدى إلى هبوط حجم الواردات كما أن الفاتورة الإجمالية للواردات سوف تتخفض كنتيجة لانخفاض في حجم الواردات. يمكن القول أن للتخفيض تأثير على الصادرات والواردات، وذلك من خلال زيادة الصادرات عن طريق جعلها أرخص والحد من الاستيراد بعد ارتفاع أسعارها وبالتالي معالجة العجز في الميزان التجاري.

المطلب 03: أثر تخفيض قيمة العملة على بعض المتغيرات الاقتصادية.

يؤثر تخفيض سعر الصرف على كل من الدخل وعلى مستوى الأسعار وغيرها.

الفرع 01: أثر التخفيض على الدخل

يوجد أثرين مختلفين لأثر تخفيض العملة على الدخل وهما كما يلي:

أولاً: أثر الموارد المعطلة: إن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات، فإذا كانت معطلة كانت هناك طاقات عاطلة في الاقتصاد فذلك يؤدي إلى زيادة الدخل والتوظيف في الصناعات التصديرية، ثم ما تلبث أن تنتشر في الصناعات الاستهلاكية المحلية الأخرى وهكذا.

ثانياً: أثر شروط التجارة: يشارك ألكسندر فالييه الاقتصاديين في أن الارتفاع الحاصل في حصيلة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية سيكون بنسبة أقل من الانخفاض في حصيلة الواردات مقومة بالعملة الأجنبية، وبالتالي ينتج عن هذا تدهور في شروط التجارة بالنسبة للبلد المنخفض، وذلك أن صادرات هذه الدولة تكون أكثر تخصصاً من الواردات. ويقدم ألكسندر آثار شروط التجارة للتخفيض في قيمة العملة إلى أثرين، أثر مبدئي عن طريق تغير الأسعار وأثر ثانوي عن طريق التغير المحفز بالدخل في الاستيعاب، فالأثر المبدئي هو أن الدولة التي تخفض قيمة عملتها تتأثر دخولها بالانخفاض كنتيجة لتدهور شروط التجارة بنفس النسبة وبالتالي يؤدي ذلك إلى عجز في الميزان التجاري. أما الأثر الثانوي فانخفاض الدخل سيؤدي إلى انخفاض في الاستيعاب وبالتالي تحسن بقدر مساوي في رصيد الحساب الجاري وبطبيعة الحال يتوقف هذا الأثر الثانوي لشروط التجارة على الحساب الجاري.

الفرع 02: التخفيض وأثره على مستوى الأسعار.

إن سياسة تخفيض العملة بحد ذاتها تعتبر مصدر الارتفاع الأسعار المحلية من خلال. بما أن التخفيض في قيمة العملة المحلية سوف يجعل أسعار الاستيرادات أعلى من السابق، أما إذا كانت هذه السلع المستوردة تمثل سلعا ضرورية للمواطن المحلي فيصعب الاستغناء عنها فإن يضيف حلقة

(1) سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سبق ذكره، ص 121.

جديدة لارتفاع الأسعار، ويترتب عليه أعباء جديدة على المواطن أن ارتفاع أسعار المستوردات وانخفاض أسعار الصادرات نتيجة تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى ارتفاع الطلب على المنتجات الوطنية.⁽¹⁾

الفرع 03: التخفيض وأثره على حركة رؤوس الأموال

من ضمن الأسباب الرئيسية والمهمة التي تدفع الأفراد لتحريك رؤوس أموالهم بين الدول، ويتم هذا الإجراء عندما يتوقع الأفراد بأن الدولة سوف تقوم بالتخفيض فإنهم في هذه الحالة سيقومون بتحريك أموالهم نحو الخارج لتجنب الخسارة المحتملة من جراء هذا التخفيض أو البحث عن الأرباح.

إن تخفيض قيمة العملة يؤثر على عدة متغيرات اقتصادية منها الدخل وذلك خلال تأثير كل من الموارد المعطلة إذ أنه كلما كانت هناك طاقات عاطلة كلما أدى ذلك إلى زيادة الدخل، وكذلك أثر شروط التجارة، هذا إضافة إلى التأثير على مستوى الأسعار وكذلك أثرها على حركة رؤوس الأموال بين الدول. يركز تخفيض العملة على نظريتين أساسيتين هما نظرية أسلوب المرونات ونظرية الاستيعاب حيث تهدفان إلى استعادة التوازن في كل من الميزانين التجاري والمدفوعات ولهذا التخفيض تأثير كبير على الصادرات وذلك بجعلها أرخص، وعلى الواردات إذ يؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعارها وسيكون بالعملة المحلية فقط دون العملة الأجنبية، وهذا التأثير يعتمد بدرجة كثيرة على المرونات، كما يؤثر على عدة متغيرات اقتصادية كالدخل ومستوى الأسعار إضافة إلى أثرها على حركة رؤوس الأموال.

خلاصة الفصل 02:

يفترض من الناحية النظرية أن يترتب على تخفيض قيمة العملة المحلية رفع درجة تنافسية الدولة، ومن ثم زيادة صادراتها نتيجة انخفاض أسعار هذه الصادرات بالنسبة للأجانب، كما يترتب على تخفيض قيمة العملة ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة للمقيمين في الدولة، وهو ما يؤدي إلى تحويل الطلب على السلع المنتجة محلياً بدلاً من تلك المستوردة، أو يشجع الصناعات البديلة للواردات، وهو ما يساعد على تخفيض العجز في الميزان التجاري أو تخفيض فائض فيه.

(1) سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، مرجع سابق، ص 122.

تأثير تخفيض
الدينار الجزائري
على ميزان

تمهيد :

بعد أن تخلت الجزائر على النظام الاشتراكي وتوجهت نحو اقتصاد السوق استوجب عليها القيام بعدة إصلاحات في شتى المجالات الخاصة في التجارة الخارجية ونظام سياسة الصرف. في إطار نظام ثبات أسعار الصرف كان الدينار يتحدد على أساس وزن معين من الذهب، وبعد انهيار نظام بريتون وونز أصبحت قيمته ابتداء من يناير 1974 مثبتة على أساس سلة تتكون من 14 عملة الانخفاض المفاجئ لأسعار البترول العالمية في سنة 1986 أدى إلى اختلال التوازن الاقتصادي في الجزائر ففي تلك الفترة زادت المديونية الخارجية وارتفعت خدمة الدين وكانت الميزانية العامة في حالة عجز وكذلك الميزان التجاري.

ومن خلال هذا سوف نقوم في هذا الفصل في تتبع آثار تخفيض قيمة عملة الدينار الجزائري على ميزان التجاري وقد قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث.

المبحث الأول: تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري وسياستها.

المبحث الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

المبحث الثالث: تحليل تخفيض قيمة الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات.

المبحث 01: تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري وسياستها

تميز سعر صرف الدينار الجزائري بالاستقرار خلال فترة التخطيط المركزي للاقتصاد التي امتدت من 1967 إلى 1990، ولم يشكل سعر الصرف المستقل في تلك الفترة عائقا طالما كان خاضعا للرقابة حيث، أدت إدارة سعر صرف الدينار الجزائري بهذه الكيفية إلى تكبد الدولة تكاليف إدارية للعمليات الصعبة ليست لها أية علاقة أو ارتباط مع أداء الاقتصاد الوطني وهكذا انفصل سعر صرف الدينار الجزائري تدريجيا عن الواقع الاقتصادي وفي هذا المبحث سنتناول تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري ونظام الرقابة على الصرف بالإضافة إلى البعد الاقتصادي بالتحديد سعر صرف الدينار.

المطلب 01: تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري.

لقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف من سعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، حيث تميز بتحديد سعر الصرف في المراحل الأولى بالطابع الإداري وفيما يلي سنوضح مختلف المراحل التي مرّ بها سعر صرف الدينار الجزائري:

الفرع 01: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة (1964-1973)

أنشئ الدينار الجزائري في أفريل 1964 على أساس غطاء ذهبي يعادل 0.18 غرام من الذهب تعويضا على الفرنك الفرنسي الجديد الذي تم التعامل به بعد الاستقلال مباشرة، وحددت الجزائر سعر صرفها على أساس 1 دج = 1 فرنك فرنسي، واستمر هذا التكافل إلى غاية 1969. في الوقت الذي لجأت فيه السلطات النقدية الفرنسية إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي أمام الدولار الأمريكي، ولم يتبعه الدينار الجزائري في التخفيض وأصبح 1 دج = 125 فرنك فرنسي في الفترة (1969-1973) وبعد تدهور الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية ارتبطت هذه الفترة بانهيار نظام بروتوودز والتخلي عن أسعار الصرف الثابتة وتبیین أسعار صرف المعومة

الفرع 02: نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974-1987)

بعد انهيار نظام بروتوودز، وتعميم نظام تعويم الصرف على المستوى الدولي، لجأت الجزائر إلى ربط عملاتها على أساس دولة تتكون من 14 عملة دولية، ويقوم البنك المركزي بحساب سعر صرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة بإتباع الخطوات التالية:

- 1- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- 2- حساب المتوسط المرجح للتغيرات النسبية للعملات التي تتكون منها سلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- 3- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- 4- وبعد اعتماد هذه الخطوات تم حساب أسعار صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المسعرة من طرف البنك المركزي والتي تحسب بطريقة أسعار الصرف المتقطعة.

الجدول رقم (1): تطور سعر الصرف الرسمي للدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1988).

السنة	1974	1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988
سعر الصرف دج/\$	4.18	3.84	4.32	4.51	4.79	4.98	5.03	4.70	4.85	5.91

المصدر: (إحصائيات FMI)

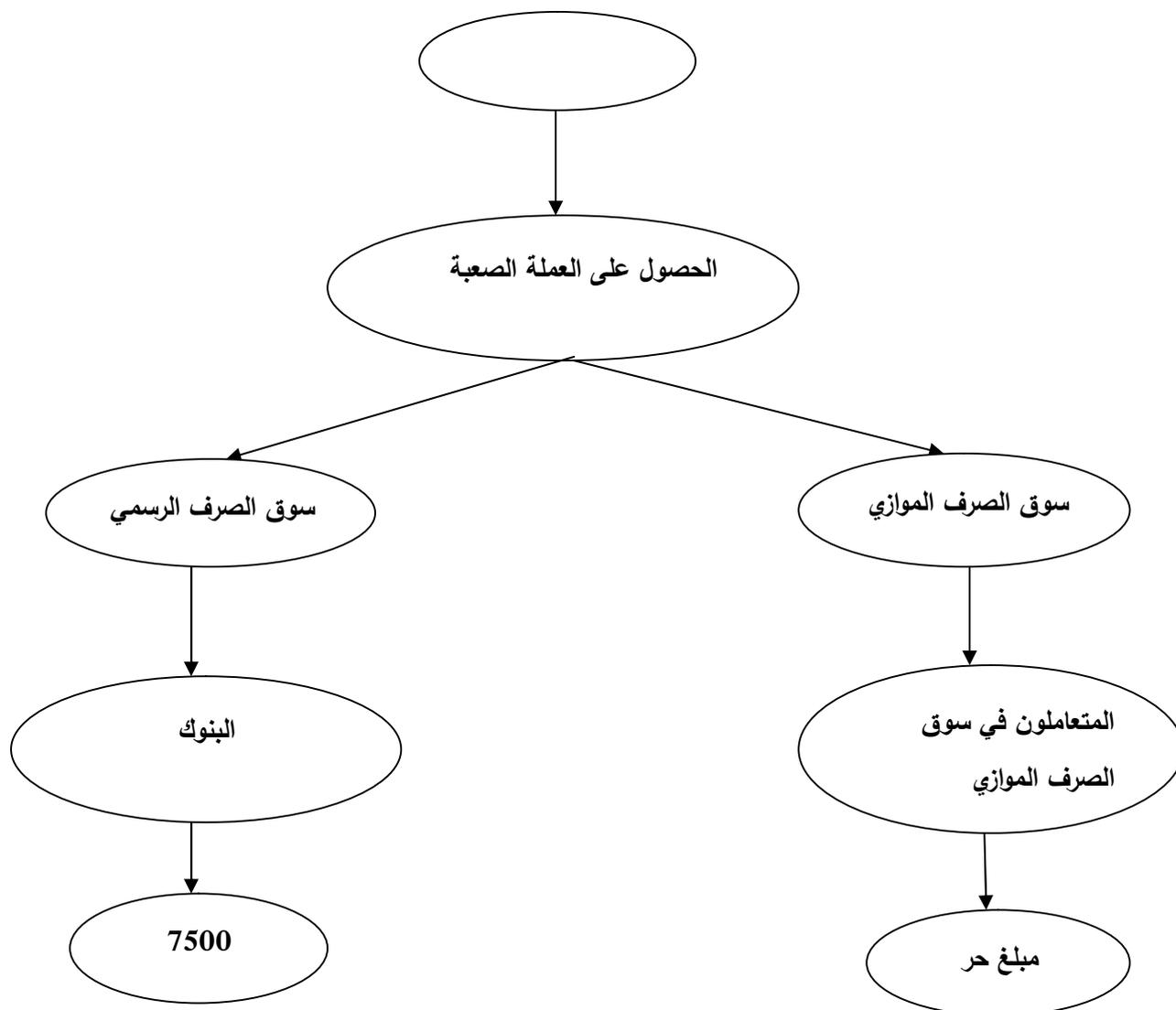
يوضح الجدول رقم (1) تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1974-1988) ويتضح من خلال الجدول الاستقرار النسبي لسعر الصرف الاسمي للدينار الجزائري، وهذا الحجم إلى كون أسعار العملات تحدد لقوى العرض والطلب في السوق في ظل الرقابة الصارمة على الصرف والتي تهدف إلى تقليص الطلب على العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية من أجل تحقيق التوازن الخارجي.

الفرع 03: توسع سوق الصرف الموازي

يعتمد حجم السوق الموازي للصرف على نوع العمليات التي يتضمنها البرنامج الحكومي لمراقبة الصرف فإذا كانت الدولة تراقب كل العمليات التجارية يتطور وينمو سعر الصرف الموازي، وفيما يلي تلخيص لأهم أسباب توسع سوق الصرف الموازي:

- 1- المركزية في الحصول على العملة الصعبة.
- 2- تحديد الحد الأقصى للمبالغ القابلة لتحويل إلى عملة الصعبة.
- 3- فقدان الكثير من السلع الكمالية والضرورية أحيانا في السوق الجزائرية مما يؤدي إلى اللجوء إلى الخارج من أجل اقتناءها وبالتالي زيادة الطلب على العملة الصعبة في السوق الموازي ويمكن توضيح طريقة عمليات الاستيراد من سوق الصرف الموازي والرسمي وفق المخطط التالي:

الشكل رقم (08): تمويل العمليات التجارية من سوق الصرف الموازي والرسمي



المصدر: من إعداد الطلبة.

يتضح لنا من خلال الشكل رقم (1) القنوات الرسمية والمتمثل في البنوك التجارية تسمح بتمويل العمليات التجارية بمبلغ لا يتجاوز 7500 أورو.

إذا كان 1 أورو = 100 دج في حين يمكن للمتريدين الحصول على المبلغ الكافي من أجل تمويل عمليات الاستيراد في السوق الحرة بدون أي قوى.

الجدول رقم (02): تطور سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي للدينار مقابل الفرنك الفرنسي

السنة	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	الفرق بين سعر الصرف الرسمي والموازي
2002	11.43	13.72	2.29
2001	10.53	12	1.47
2001	10.8	12.5	1.7
1996	11.1	14.2	3.1
1995	11	13	2
1994	10.5	12.5	2
1993	4.20	10.0	5.8
1992	4.36	9.5	5.14
1991	3.75	7.0	3.25
1990	1.8	6.8	5
1989	1.5	6.0	4.5
1988	1.2	5.0	3.8
1987	0.8	4.0	3.2
1986	0.71	4.0	3.29
1985	0.61	3.0	2.39
1980	0.62	2.0	1.32
1977	1.3	1.5	0.2
1974	1.1	1.4	0.3
1970	1.0	1.0	0

المصدر: اشكالية الاقتصاد غير رسمي في الجزائر عرض ومقارنة تجارب: المكسيك- تونس، السنغال، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة الجزائر، 2009-2010، ص143.

الفرع 04: مرحلة تطبيق برامج التعديل الهيكلي والتخفيضات المتتالية للدينار⁽¹⁾

تزامنا مع أزمة 1986 وانخفاض أسعار المحروقات وتدهور قيمة الدولار الأمريكي، نتج من ذلك تراجع في البنوك النقدية، وبدأ الدينار الجزائري يعرف تخفيضات متتالية في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق وأمام الصعوبات الخارجية التي تواجه الجزائر طالب الدارسين الخارجيين معايير لتثبيت الدينار الجزائري إضافة إلى ضغوطات المنظمة الدولية، فيعد صدور قانون النقد والعرض وعقد الكثير من الاتفاقيات، استجابة الجزائر إلى طلب تخفيض الدينار وفق لمنهج المرونات.

(1) دوحة سلامة، أثر تقلب سعر الصرف على الميزان التجاري وسجل علاجها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص160.

الجدول رقم (03): تطور سعر صرف الدينار بالدولار في الفترة (1987-1991)

تاريخ عملية الانزلاق	ديسمبر 1986	ديسمبر 1987	ديسمبر 1988	ديسمبر 1989	سبتمبر 1990	أكتوبر 1990	نوفمبر 1990	جانفي 1991	فيفري 1991	مارس 1991	أكتوبر 1991	
سعر الدينار بالدولار	4.809	4.947	6.636	8.112	9.3	9.5	10.1	13.581	16.330	17.142	22.64	
الملاحظة	بداية عملية الانزلاق التدريجي											
	مواصلة عملية الانزلاق سيرا مع تطبيق الإصلاحات الهيكلية						استمرارية الانزلاق بهدف استقرار الدينار التجاري الخارجية					
	عند استقراره عند المستوى لمدة 6 أشهر لتخفيض الدينار بمقدار 22% بموجب اتفاق FMI واستمرار التخفيض غاية سنة 1994.											

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الإحصائيات المالية الدولية IFS

نلاحظ من خلال الجدول (03) أن الدينار الجزائري عرف عدة تخفيضات مناسبة 1988 حيث استمرت هذه التخفيضات مع مرحلة تطبيق الإصلاحات الهيكلية حيث أن اعتماد سياسة التخفيض حتمية أهلتها الظروف الداخلية لاقتصاد الجزائر وكذا ضغوط المنظمات المالية النقدية الدولية. (1)

الفرع 05: التعزيز التدريجي للدينار الجزائري

بعد تطبيق سياسات التعديل الهيكلي، أدى اعتماد هذه السياسة إلى تراجع أسعار الصرف في السوق الموازي وهذا ما سمح بالثبات النسبي لسعر الصرف في السوق الموازي، ونتج عن هذه التصحيحات الانتقال من التسيير الإداري لسعر الصرف إلى التسيير الديناميكي الذي يهدف إلى تحقيق قابلية تحويل في إطار تطبيق نظام التعويم المدار المستمر حتى الآن، حيث عرف سعر الصرف تغيرات متفاوتة في قيمته والجدول التالية يوضح ذلك: (1)

(1) بظاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات نهال إفريقيا، العدد 01، جامعة الشلف، الجزائر

الجدول رقم (4): تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1990-2013)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
سعر صرف دج / \$	8.96	18.47	21.84	23.35	35.06	47.75	54.75	57.78	58.74	66.57	75.26	77.22
السنوات	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
سعر صرف دج / \$	79.88	77.30	72.06	73.28	74.39	72.65	69.29	64.58	72.65	72.39	77.54	78.15

المصدر: إحصائيات FMI

يوضح لنا الجدول رقم (04) تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة (1990-2013) حيث نلاحظ من خلال أن وتيرة انخفاض قيمة الدينار الجزائري متسارعة خلال الفترة (1990-2000) حيث انتقل من قيمة 8.96 دج مقابل 1 دولار في سنة 1990 إلى 75.26 سنة 2000 وسجل استقرار نسب خلال الفترة (2000-2007) وهذا الاستقرار ناتج عن الفائض المسجل في الميزان التجاري الجزائري، كما سجلت سنة 2008 ارتفاع في قيمة الدينار مقابل الدولار وعرف الدينار انخفاضا من جديد (2009-2013) حيث سجل 78.15 دج مقابل 1 دولار خلال سنة 2013.

نستنتج مما سبق أن نظام الصرف في الجزائر يزال في أدنى مستوياته، وأن السياسة النقدية بالجزائر اعتمدت على نظام صرف ثابت خفي، رغم إعلانها الرسمي لصندوق النقد الدولي على اعتمادها نظام صرف عائم مدار هذا يعني أن الدينار الجزائري يتميز بظاهرة الخوف من التعويم وأن التصريح المقدم لصندوق النقد الدولي عن اعتمادها على نظام الصرف العائم المدار راجع للضغوطات المطبقة من طرف الصندوق وذلك ابتداء من سنة 1996 في إطار ما يسمى بالتعديل الهيكلي.⁽¹⁾

المطلب 02: نظام الرقابة على الصرف

بعد تطرقنا لنظام الصرف في الجزائر سوف نتطرق لكيفية الرقابة عليه ودواعي هذه الرقابة حيث بدأ العمل بمراقبة الصرف الأجنبي بعد الخروج من منطقة الفرنك الفرنسي وذلك بهدف:

- مراقبة التدفقات النقدية في السوق الدولية وتأثيرها على الدينار من أجل المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار الجزائري.

(1) دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 172.

- إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني بتوجيه وسائل الدفع الخارجية المتاحة من أجل تمويل النشاطات ذات الأولوية.

- ترشيد استعمال المواد من العملة الصعبة والتقليل من خروجها إلى جانب الحد من تسرب رؤوس الأموال الخارجية.

ويقصد بالرقابة على الصرف تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية التي بحيازة الدولة حسب الحاجات الضرورية للوطن، وذلك بالسهر على عمليات التنازل والحياسة على بعض عناصر الأملاك الوطنية من طرف الأشخاص المقيمين بالخارج، فإجراء الرقابة على الصرف تعني تقليص الفارق الكبير من المدفوعات الدولية حيث تخصص الرقابة على الصرف على كل التدفقات المالية بين البلد المحلي والعالم الخارجي أي أن الدولة تسعى من خلال فرضها للرقابة على الصرف إلى تحسين وترشيد استخدام ما هو متوفر لديها من العملات الصعبة وتوزيعها وفقا للأولويات المحددة.⁽¹⁾

ولقد مر نظام الرقابة على الصرف بالمراحل الأساسية التالية:

الفرع 01: مرحلة حماية الاقتصاد الوطني من المنافسة الأجنبية (1963-1970)

تميزت هذه المرحلة بسلسلة من الإجراءات الهادفة إلى حماية الاقتصاد الوطني الناشئ من المنافسة الأجنبية ومن أهم الأدوات الرئيسية المستخدمة في هذه المرحلة.

- 1- نظام الحصص، يخص نظام الحصص كل العمليات المسددة بالعملات الأجنبية.
- 2- تنويع العلاقات التجارية وإبرام العديد من الاتفاقيات الثنائية مع مختلف الدول من أجل توسيع مجال المبادلات التجارية وتحقيق المزيد من الاستقلالية.
- 3- الاحتكار المباشر للتجارة الخارجية بواسطة مجموعة من المؤسسات الوطنية المسيرة مباشرة من طرف الدولة.

الفرع 02: مرحلة الاحتكار المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة (1971-1977)

عرفت هذه المرحلة بالسيطرة والتحكم الكلي للدول على الاقتصاد، حيث شهدت إنشاء مكثفا لاحتكارات المسيرة من طرف الشركات الوطنية لحساب الدولة، بالإضافة إلى التسارع الكبير في مستوى النشاط الاقتصادي.

الفرع 03 : مرحلة احتكار الدولة لتجارة الخارجية (1978-1987)

عرفت هذه المرحلة صدور عدة نصوص قانونية تكميلية للمراحل السابقة تمثلت فيما يلي:

- 1- مصادقة المجلس الشعبي الوطني على قانون احتكار الدولة التجارية الخارجية حيث يتم إقصاء الوسطاء من هذا المجال.

(1) بريري محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص نفود مالية، 2010-2011، ص 224.

2- تم إدخال إصلاحات جذرية على الوظيفة البنكية بموجب القانون المتضمن استعادة البنك المركزي لدورة كبنك البنوك.

الفرع 04: مرحلة استقلال المؤسسة العمومية الاقتصادية (1988-1995)

تميزت هذه المرحلة هي الأخرى بصدور عدة قوانين تتضمن في مجملها على شروط استقلالية المؤسسات العمومية، بالإضافة إلى المشاركة الفعالة لمؤسسات القطاع الخاص في النظام الاقتصادي للبلاد، بالإضافة إلى رفع القيود التجارية الخارجية، ومع تطور

الإصلاحات الاقتصادية خلال هذه الفترة ظهر قانون النقد والقرض بتاريخ 1990/04/14

ليصب اهتمامه على المبادئ الأساسية للرقابة على الصرف.⁽¹⁾

الفرع 05: نظام الرقابة على الصرف بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90

شرع البنك الجزائري منذ 1990 في وضع الأدوات الأزمة لتدخل في الرقابة على الصرف المتعلقة بالتصدير والاستيراد والاستثمارات الأجنبية في الجزائر، والجزائرية في الخارج مستخدما في ذلك مجموعة من الضوابط والآليات المتمثلة في:

- 1- يتم تحويل الأموال سواء إلى الجزائر أو إلى الخارج عن طريق إحدى الوسائط المالية المعتمدة.
- 2- يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي أو معنوي مقيم في الجزائر، كما يسمح لغير المقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى المؤسسات المالية المعتمدة.
- 3- يقوم البنك الوسيط بمنح المستورد العملة الصعبة.
- 4- يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصب المصدر من العملة الصعبة وبمقتضى هذه الرقابة وضعت العمليات على العملات الأجنبية في يد السلطات النقدية وأوكلت لوزارة المالية.⁽²⁾

نستنتج أن الرقابة ساهمت في تحسين وضعية ميزان المدفوعات وهكذا دخل الدينار الجزائري مرحلة التعويم الموجه ابتداءً من 1996 بعد رفع كل قيود الرقابة المفروضة عليه.

المطلب 03: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري والأهداف الاقتصادية له .

إن الخطوات التدريجية المتبعة من طرف السلطات النقدية بغية تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية قصد السماح للبرامج والمؤسسات الاقتصادية بالتجاوب معها بالشكل الذي يسمح للدينار الجزائري بالمساهمة في تحسين مناخ الاقتصاد الوطني، وتحسين وضعية المؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري بالإضافة إلى مجموعة من الأهداف الاقتصادية له.

(1) علي بن قنور، مرجع سبق ذكره، ص 149.

(2) دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص ص 178-177.

الفرع 01: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري

من أهم الأبعاد الاقتصادية لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري نذكر:

1- استقرار سعر الصرف: إن بنك الجزائر هو من يؤثر في سوق الصرف حيث يتحصل البنك على موارده من العملة الصعبة من إيرادات المحروقات، وهو الذي يعمل على استقرار الاقتصاد الكلي من خلال البحث عن توازن ومرونة سعر الصرف للعملة الوطنية حيث يمثل هذا الاستقرار عامل مهم يساهم على المحافظة على معدلات تضخم معتدلة، ومن جهة أخرى ضمان تنافسية المؤسسات الوطنية لتفادي تقلبات الصرف.

³ **ارتفاع احتياطات الصرف:** إن ارتفاع احتياطات الصرف والتي ترجع إلى النهوض بأسعار الصرف لسدسي الثاني من عام 1999 كان له الأثر الفوري على توازن سوق الصرف، ولقد تم تسجيل عرض مرتفع للعملة الصعبة سنوات (2000-2001-2002)، وهذا العرض قلبه طلب على العملات الأجنبية حيث شهد تطور الاحتياطات الرسمية ارتفاعا مذهلا فاق كل التوقعات منتقلا من 4.4 مليار دولار سنة 1999 إلى 11.9 مليار دولار سنة 2000 ثم واصل الارتفاع بوتيرة متسارعة خلال السنوات الموالية إلى أن بلغ سنة 2009 ما قيمته 148.91 مليار دولار ما يعادل تقريبا 34 ضعف قيمته مقارنة بنسبة 1999، وهو الذي يعتبر سبب تمركز الجزائر ضمن الدول الأساسية الأولى في امتلاك احتياطات الصرف على المستوى العالمي.⁽¹⁾

الفرع 02: الأهداف الاقتصادية لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري

إن مختلف التعديلات والإجراءات المتخذة تجاه سعر صرف الدينار الجزائري كانت ترمي في مجملها عدة أهداف اقتصادية نذكر منها:

- تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية وتقليص الفارق الموجود بين السعر الرسمي والسعر الموازي.
- الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي.
- يساهم في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأشكال أخرى من الاستثمار إلى الداخل بحكم انخفاض تكلفة إقامة المشاريع الاستثمارية بالنسبة لأجنبي، مع مراعاة مناخ الاستثمار.
- المساهمة في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بحكم إنخفاض تكلفتها مع الأخذ بعين الاعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة.
- العمل على ترشيد الاستهلاك بسبب أنه يساهم في ارتفاع أسعار الموارد المستوردة.
- وعليه يسمى جانب العقلانية في الاستهلاك، ومن انخفاض الواردات غير الأساسية.⁽²⁾

(1) بن قدير علي، مرجع سبق ذكره، ص 15.

(2) دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 181.

من خلال ما سبق يمكن القول أن التحويل التدريجي للدينار الجزائري أدى إلى التأثير على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات للدولة، إلى جانب كون التخفيض في قيمة الدينار الجزائري يعتبر ضرورة من أجل الوصول إلى قابلية التحويل الكلية سند سعر صرف عقلائي، والتحول إلى تحرير سعر الصرف ووضع سوق حرة للصرف.

المبحث 02: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

اعتمد البنك المركزي في إطار السياسة النقدية في الجزائر بإضافة إلى الأدوات النوعية والكمية أداة التخفيض كوسيلة سعر صرف الدينار، وذلك منذ الاتفاق مع صندوق النقد الدولي في برنامج التعديل الهيكلي، بهدف إعادة جدولة الديون الخارجية كأساس لهذه الاتفاقية.

المطلب 01: أسباب ودواعي تخفيض قيمة الدينار

إن تخفيض قيمة العملة لها أسباب عديدة منها الموضوعية ومنها التجارية والتنافسية الهادفة لأكبر ربحية للمبادلات الدولية، يكون هذا التخفيض حسب صندوق النقد الدولي ناتج عن اختلال ميزان المدفوعات، ويظهر هذا الاختلال الداعي لتخفيض قيمة العملة من خلال الأسباب التالية:

1- عجز ميزان المدفوعات: يعتبر العجز الهيكلي في ميزان المدفوعات أول سبب حقيقي لتخفيض قيمة الدينار يعد عدم جدوى الاقتراض الخارجي لتصحيح الاختلال الاقتصادي لأن الوضع لا يقبل استمرار مع تفاقم عجز حساب العمليات الجارية، ونتطرق لأثر تخفيض الدينار وإزالة التشوهات على مستوى ميزان المدفوعات من خلال تشجيع الصادرات وخفض للواردات الوطنية.

2- الاحتياطات الدولية من العملة الصعبة: نظرا لتدهور احتياطي الصرف من العملة الصعبة خاصة بعد انخفاض سعر صرف الدينار أمام الدولار كعملة أساسية في عمليات التجارة الخارجية، وهو يعتبر سبب ثاني لعملية التخفيض.

3- باقي رؤوس الأموال: يعتبر تدفق رؤوس الأموال الخارجية بمثابة مصحة لتمويل الاقتصاد الوطني والحركة البطيئة، والأخيرة تزيد من العجز الحاد لميزان المدفوعات، وانخفاض وتيرة النشاط الاقتصادي وزيادة الواردات الذي يؤثر على الدخل الوطني، وهي بوادر دخول ظهور أزمة اقتصادية التي ترجمت انخفاض مستوى الإنتاج المحلي، وهذا ما أدى بالجزائر إلى زيادة الطلب على ديون أخرى.

4- ارتفاع المديونية الخارجية: لقد أدت خدمات الدين الخارجي إلى استنزاف العملات الأجنبية التي من الممكن توجيهها كاحتياطات لتدعيم الدينار الجزائري.⁽¹⁾

(1) برحال وشريفي، سعر الصرف كأداة للسياسة النقدية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية، 2008-2009.

5- كما يرجع الانخفاض الملاحظ في قيمة الدينار الجزائري الذي يخضع سعر صرفه لنظام " التعويم الموجه " إلى انخفاض أسعار النفط ومنذ جوان 2014 تسهم العملة الوطنية انخفاض مستمر لترتفع بذلك خسائرها أمام الدولار عقب انخفاض أسعار النفط.⁽¹⁾

6- **تقييم الدينار أكبر من قيمته الحقيقية:** نقول عن عملة أنها مقدرة أكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر. في الحالة التي ينتج فيها هذا الحيز عن المضاربة، ولا يمكن التكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا هذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازي الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة.

7- **المغالاة في قيمة الدينار الجزائري:** إن إستراتيجية التصدير التي اعتمدها الجزائر، والتي كانت تهدف إلى إبقاء قيمة الدينار الجزائري مرتفع، حيث كانت السلطات النقدية تقوم الدينار الجزائري بأكثر من قيمته الحقيقية، حيث كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازي الذي يبعد ميزان المدفوعات عن العجز لمدة طويلة، كما أن الاقتصاد الجزائري كان عبارة عن اقتصاد مخطط، حيث أدى تسعير سعر الصرف في ذلك الوقت إلى تحديد تكلفة إدارية، وليست اقتصادية للعملة الأجنبية، حيث كان سعر صرف العملة الأجنبية بالدينار لا تربطه أية علاقة بأداء وكفاءة الاقتصاد الوطني للبلاد كما نتج عن ذلك سلوك غير عقلاني في استخدام الموارد الأكثر ندرة والمتمثلة في العملات الصعبة.

8- **التوسع التضخمي:** لقد أصبح المستهلك يمتلك عملة أكثر مما أنتجه من سلع وهذا راجع إلى عملية السحب المصرفي على المكشوف لصالح المؤسسات خلال التطهير المالي المتكرر ودفع أجور بدون مقابل إنتاجي فضلا عن قيام الحكومة نتيجة الزيادة الكبيرة لنفقاتها بالرجوع إلى بنك الجزائر من أجل سد الفارق من خلال الإصدار النقدي بدون مقابل.⁽²⁾

يأتي انخفاض العملة نتيجة للظروف الاقتصادية التي تعيشها البلاد، كعجز ميزان المدفوعات وتدهور احتياطي الصرف من العملة الصعبة، هذا إضافة إلى التوسع التضخمي، وغيرها من الأسباب التي أدت إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري.

المطلب 02: مراحل تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

لقد مر تخفيض الدينار الجزائري بعدة مراحل نذكر منها:

الفرع 01: برنامج الاستعداد الائتماني الأول وتخفيض الدينار الجزائري

دخلت الجزائر في مفاوضات مع مؤسسات للنقد الدولية للحصول على القروض والمساعدات فوقت على اتفاقيتين: الأولى 31 ماي 1989، والثانية في 3 جوان 1991 وكان الاتفاق يهدف إلى منح قروض ومساعدات من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ضمن شروط نوجز أهم ما تعلق بالسياسة النقدية فيما يلي:

⁽¹⁾ انخفاض الدينار الجزائري ناجم عن تراجع أسعار النفط. www.aPS.dz/ar/économie/16157.

⁽²⁾ سلامة نجاح، مرجع سبق ذكره، ص ص 86-87.

- مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، وتقليص حجم الموازنة العامة.
 - تحرير الأسعار وتجميد الأجور وتطبيق أسعار فائدة موجبة.
 - الحد من التضخم وتخفيض قيمة الدينار.
 - تحرير التجارة الخارجية والسماح بتدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
 - إلغاء عجز الميزانية، وإصلاح المنظومة الضريبية والجمركية.
- تقييم البرنامج الاستعادي: للوقوف على مدى تنفيذ هذا البرنامج وما هي الإجراءات النقدية التي اتبعتها السلطة. نورد الحقائق التالية:

- جعل سعر صرف الدولار في حدود 21.5 دينار ليصل في نهاية 1991 إلى 26 دينار.
 - القيام بإجراءات اجتماعية للتخفيف من آثار ارتفاع الأسعار.
 - استقرار في ارتفاع المديونية الخارجية.
 - نمو الكتلة النقدية.
- وفيما يتعلق بتنفيذ هذا البرنامج نكتفي بذكر الإجراءات النقدية التي تخص سياسات الصرف والتي اتبعتها السلطة، فمن خلال تنظيم انزلاق تدريجي مراقب انتقل سعر صرف الدينار الجزائري من 4.963 دينار لكل دولار أمريكي واحد في نهاية 1987 إلى 8.032 دينار مقابل دولار أمريكي واحد في 1989 وتمشيا مع تسريع تطبيق الإصلاحات ثم تشريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ، واستمر ذلك بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره، وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية على العموم والواردات على الخصوص.⁽¹⁾

الفرع 02: برنامج التعديل الهيكلي: 1994-1998

يمكن وصف وضعية الجزائر في نهاية 1993 بأنها تميزت بالانهيار التام للتوازنات الاقتصادية والنقدية والمالية بفعل انخفاض إيرادات الدولة لتدهور أسعار المحروقات من جهة. وارتفاع المديونية الخارجية وخدمات الدين من جهة أخرى، وانسداد تام للأسواق المالية والنقدية والدولية ويمتد برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل الذي أبرمته السلطات الجزائرية مع مؤسسة النقد الدولية إلى مرحلتين:

- مرحلة التثبيت قصيرة الأجل تمتد من أبريل 1994- ماي 1995.
 - مرحلة التعديل الهيكلي متوسطة الأجل تمتد لمدة سنوات من 1995- 1998.
- ويهدف برنامج التعديل والتثبيت الهيكلي إلى:
- التحكم في المعروض النقدي للحد من التضخم.
 - تحرير معدلات الفائدة المدينة مع رفع معدلات الفائدة الدائنة على الادخار، وبالتالي تحقيق أسعار فائدة حقيقية موجبة.

(1) سلامة نجاح، مرجع سابق، ص 87.

- توفير الشروط اللازمة لتحرير التجارة الخارجية.
- تمهيد الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ومن ثم الاندماج في العولمة الاقتصادية.
- رفع احتياطات الصرف بغرض دعم القيمة الخارجية للعملة.
- التحضير لإنشاء سوق الأوراق المالية.⁽¹⁾

الفرع 03: تخفيض الدينار الجزائري سنة 2003

آخر تخفيض قامت به السلطة النقدية في حق الدينار الجزائري كان في جانفي 2003 حيث قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لا سيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة في السوق السوداء. وبين جوان وديسمبر 2003 ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% ويعتبر على الأجراء هو آخر إجراء قامت به السلطة النقدية لسياسة تخفيض قيمة العملة.

لم يكن تخفيض الدينار الجزائري في مرحلة واحدة بل مرّ بمجموعة من المراحل. والتي حصرناها في برنامج الاستعداد الائتماني الأول، برنامج التعديل الهيكلي، وتخفيض الدينار الجزائري سنة 2003. هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى انخفاض قيمة الدينار الجزائري كالعجز في ميزان المدفوعات وتدهور احتياطي الصرف من العملة الصعبة، هذا إضافة إلى التوسع التضخمي، وغيرها من الأسباب وكل ذلك راجع للظروف الاقتصادية التي كانت تعيشها البلاد. غير أن هذا التخفيض قد مر بالعديد من المراحل والتي تمثلت في برنامج الاستعداد الائتماني الأول، برنامج التعديل الهيكلي، وتخفيض الدينار الجزائري سنة 2003.

المبحث الثالث: تحليل تأثير تخفيض قيمة الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات (2005-2015)

لا يختلف ميزان المدفوعات الجزائري في هيكله عن غيره من موازين المدفوعات في باقي الدول إلا من حيث ما يعكسه من وضع اقتصادي خاص بالجزائر، ويسجل موقعها في المعاملات الدولية والموقع التنافسي للاقتصاد الجزائري يؤثر ويتأثر بالأوضاع الاقتصادية العالمية، فالميزان التجاري بين حركة الصادرات والواردات بين الدولة والعالم الخارجي، حيث تعتبر الصادرات مصدرا رئيسيا للعملة الأجنبية، فهو أهم مؤشر الذي يمكن من خلاله معرفة الانعكاسات التي تحدثها سياسة الصرف على هيكل ميزان المدفوعات. وعليه سوف نقوم في هذا المبحث بتحليل تطور وضعية الميزان التجاري وتخفيض قيمة الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات.

(1) كروش عاشور، بلعزوز علي، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف- الجزائر، 2004، ص ص 498-499.

المطلب الأول: وضعية الميزان التجاري (2005-2015).

وهو عبارة عن المعاملات التجارية التي قامت بها الجزائر مع العالم الخارجي خلال فترة 2005-2015.

جدول (تطور التجارة الخارجية 2005-2015) والمنحنى.

الفرع الأول: تحليل تطور وضعية الميزان التجاري 2005-2015

من خلال الجدول رقم (06) والشكل رقم (09) نلاحظ أن الميزان التجاري الجزائري سجل طيلة الفترة (2005-2015) فائضا بقيم متذبذبة حيث يأخذ أكبر قيمة له من خلال الفترة المدروسة عام 2008 بقيمة 39.819 مليار دولار وأدنى قيمة له عام 2014 بقيمة 4.306 مليار دولار وما يفسر هذا الانخفاض من خلال الشكل (09) وهذا راجع إلى الظروف الاقتصادية في هذا العام الأزمة المالية العالمية التي أدت انخفاض الطلب على البترول وانخفاض أسعارها، ثم ارتفع من جديد سنة 2010 بقيمة 16.580 مليار دولار يعود هذا إلى سبب تخوف الدولة من الأزمة وآخر الخدر في ذلك حيث نلاحظ أن القيمة التي ارتفعت بها الواردات ليست نفس المعدل الذي ارتفعت بها الصادرات، أما سنة 2011 حققت فائض بأزيد من 26.93 مليار دولار مقابل 16.58 م.د في 2010 أي بارتفاع قدر بنسبة 62.48 حيث بلغت الصادرات 73489 مليار دولار مقابل 57053 مليون دولار أمريكي في 2010 أي بارتفاع 28.63 وبلغت الواردات 47247 م.د مقابل 40472 م.د في 2010 أي زيادة قدرها 14.78، ويرجع تحسن التجارة الخارجية في 2011 إلى ارتفاع صادرات المحروقات بزيادة تقدر ب 28.03% وذلك بفضل أسعار البترول الخام المستقرة وزيادة الصادرات خارج المحروقات ب 41% حيث انعكس التوجه الايجابي للصادرات على نسبة تغطية الواردات بالصادرات التي انتقلت من 140% في 2010 إلى 155% في 2010 تشكل المحروقات أهم الصادرات الجزائرية نحو الخارج بحصة تفوق 97% من الحجم الإجمالي للصادرات أي 71.24 مليار دولار في 2011 مقابل 55.53 مليار دولار 2010 أي زيادة ب 28.30% وبخصوص الصادرات خارج المحروقات التي تمثل سوى 2.93% من الحجم الإجمالي للصادرات أي 2.15 مليار دولار فقد شهدت ارتفاعا معتبرا نوعا ما يقدر ب 41 بالمائة مقارنة 2010.

أما سنة 2012 فقد حققت الجزائر فائض تجارية ب 27.18 مليار دولار هذا الارتفاع الضعيف في الفائض التجاري يرجع إلى الاستقرار النسبي. لتدقق الواردات والصادرات، بلغت الصادرات 73.98 م د إي بزيادة 0.67% أما في ما يخص الواردات فقد وصلت إلى 46.80 مليار دولار أي بانخفاض

تأثير تخفيض الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات :

ضعيف يقدر بنسبة 0.94 وانتقل معدل تغطية الصادرات للواردات في سنة 2011 بـ 155% وقد ارتفع في عام 2012 بمعدل تغطية 158%⁽¹⁾.

وبالنسبة لسنة 2013: فقد حقق الميزان التجاري فائضا 11.065 كما تشير النتائج العامة المحققة من حيث انجازات تبادلات التجارة الخارجية خلال سنة 2015 إلى عجزا في الميزان التجاري بـ 13.71 مليار دولار، مقابل فائض 4.31 مليار دولار أمريكي المسجلة خلال سنة 2014، هذا المؤشر يفسر انخفاض متزامن للواردات والصادرات المسجلة خلال الفترة ذاتها المذكورة أعلاه.

من حيث نسبة تغطية الواردات بالصادرات، النتائج محل الدراسة، تبعت نسب 73% سنة 2015 مقابل 107% المسجلة 2014.⁽²⁾

الجدول رقم (05): الميزان التجاري

القيمة بالمليون دولار	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015*
خارج مجال	1 099	1 158	1 332	1 937	1 066	1 526	2 062	2 062	2 165	2 582	2 063
المحروقات صادرات	43 937	53 456	58 831	77 361	44 128	55 527	71 427	69 804	63 752	60 304	35 724
مجموع الصادرات	45 036	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	65 917	62 886	37 787
الواردات	20 048	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	54 852	58 580	51 501
الميزان التجاري	24 989	33 157	32 532	39 819	5 900	16 580	26 242	21 490	11 065	4 306	-13 714

(1) وزارة التجارة، الميزان التجاري الجزائري، مقال منشور على الرابط www.mincommerce.gov.dz بتاريخ 24 سبتمبر 2010 بالإطلاع على الموقع يوم 2016/03/29.

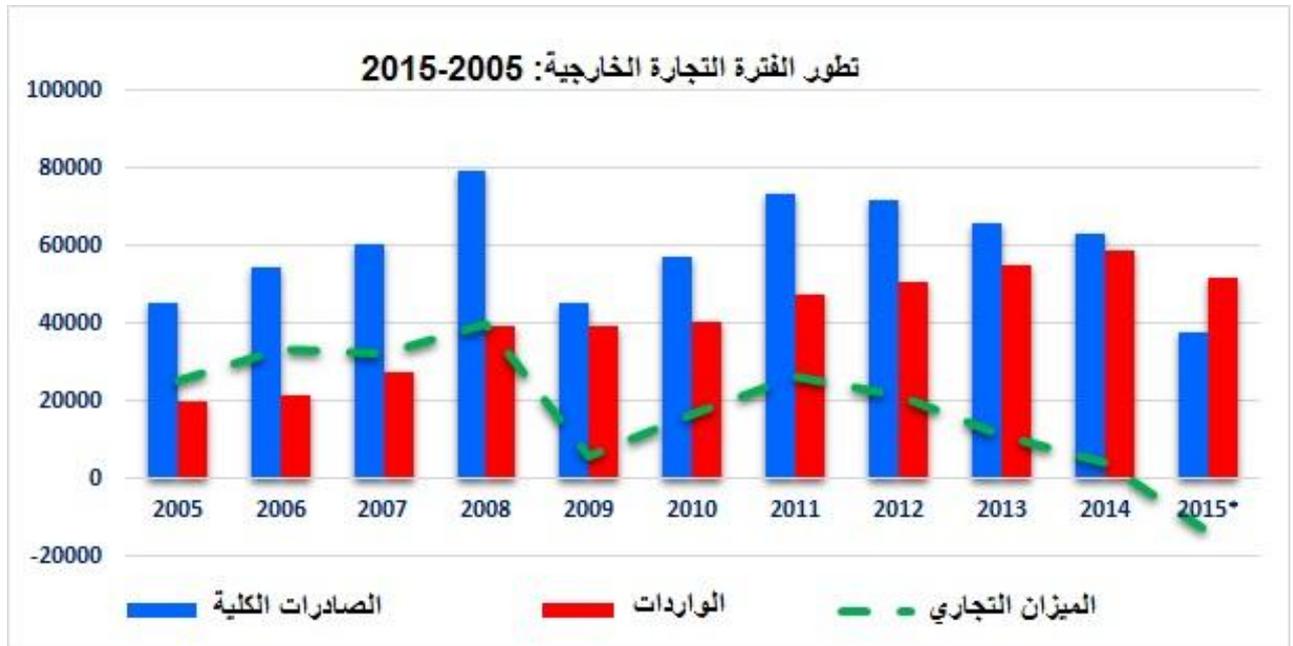
(2) جريدة الخبر، انخفاض فائض الميزان التجاري في يناير 2015، مقال منشور على الرابط <http://ar.algerie360.com> بتاريخ 22 فبراير 2015 بإطلاع على الموقع يوم 2016-03-29.

الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بإطلاع على الموقع يوم 2016/03/27.

<http://www.andi-dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur>.

(CNIS) المركز الوطني للمعلومات الإحصائية و الجمركية

معطيات مؤقتة*





الشكل رقم (09).تطور الفترة التجارية الخارجية 2015-2005

الفرع الثاني: مشاكل التصدير في الجزائر

إن التأكيد على الطابع الاستراتيجي الذي تمثله الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للاقتصاد الجزائري يهدف أساسا إلى إظهار ثقل وعبء الصادرات خارج المحروقات ومدى تأثيرها على التبادل الخارجي للجزائر مما أدى إلى تسجيل نتائج ضعيفة جدا في مجال التصدير.

1- المشاكل على المستوى الجزئي:

- ✓ غياب سياسة محددة الأهداف وواضحة ومعلنة ومعروفة من طرف كل الدوائر والمستويات والمصالح والأفراد.
- ✓ عدم الأخذ بأسلوب نظام الجودة في مجال تحديد وتصميم المنتجات.
- ✓ عدم توافر نظام للمعلومات يتضمن كافة البيانات والإحصائيات التي تربط بالعملية الإنتاجية وموقع السلعة في السوق.
- ✓ هياكل تنظيمية ميكانيكية لا تستجيب للتغيرات الحالية التي تحدث خارج حدود المؤسسة (البيئة الخارجية)، منها تحرير المبادلات التجارية، التطور التكنولوجي والإعلامي والاتصال أدى إلى

ضعف صناعة المؤسسات الجزائرية على مواجهة الهزات القوية التي تمارسها المؤسسات الاقتصادية العالمية بدعم من المنظمة العالمية للتجارة.

2- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي:

- ✓ غياب ثقافة التصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم لممارسة عملية الاستيراد بسبب ارتفاع نسبة الربح والتقليل من المخاطر الناجمة عن التصدير.
- ✓ انعدام الخبرة لدى المصدرين الجزائريين والتي تحول دون توقعهم في الأسواق الأجنبية لمدة أطول هذه الوضعية تجلت من خلال الانعكاسات والتأثيرات السلبية من جراء تحرير التبادلات التجارية للنظام الإنتاجي الوطني.
- ✓ عدم توافق المنتجات الوطنية الموجهة للتصدير مع المعايير الدولية من حيث الجودة، ولم ترق لدرجة تصديرها.

3- المشاكل المرتبطة بالمحيط الأساسي والتشريعي:

- ✓ غياب أدنى تنظيم للتواجد التجاري في الأسواق الخارجية بما يخدم الصادرات خارج المحروقات، فهذا النقص لا يسمح بتعزيز مجهودات المؤسسات المهتمة بالتصدير للاستغلال الفرص العديدة التي يمكن أن تتواجد على مستوى الأسواق الخارجية.
 - ✓ سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص لترقية الصادرات خارج المحروقات.
 - ✓ ارتفاع تكاليف النقل الدولي وعجز خدمات دعم التصدير المخصصة لذلك، والتي تعتبر أداة أساسية وضرورية لتطوير نشاطات التصدير لأن ارتفاع تكاليف النقل يترتب عنه ارتفاع التكاليف التسويقية وبالتالي انخفاض هامش الربح الممكن تحقيقه من عملية التصدير.
- أن نجاح سياسة تشجيع الصادرات في الجزائر يقتضي رفع الكفاءة الاقتصادية بخلق مزيد من مناخ التنافس بين المؤسسات الاقتصادية داخل البلد على اعتبار أن السوق المحلية الآن أصبح سوقا مفتكا على العالم وإقامة تحالفات فيما بين المؤسسات.

بنك الجزائر

ميزان المدفوعات

1.4 ميزان المدفوعات

(قيم بملايير الدولارات الأمريكية)

2010	2011	2012	2013	2014	2014	الأول	الثاني	الثاني	2014	الثاني	الثاني	2014	الأول	السداسي	الثاني	الثاني	2015	الأول	الثاني
------	------	------	------	------	------	-------	--------	--------	------	--------	--------	------	-------	---------	--------	--------	------	-------	--------

-7,78												الرصيد الجاري الخارجي الميزان التجاري الصادرات المحروقات صادرات
-20,94												دخل العوامل، صافي رصيد حساب رأس المال
-10,72												الرصيد الإجمالي

مصدر المعطيات: بنك الجزائر

النشرة الإحصائية الثلاثية - جوان 2015.

المطلب الثاني: تخفيض قيمة الدينار الجزائري وتأثيره على العمليات الرأسمالية وعلاقة الميزان الكلي (2005-2015).

سنحاول من خلال هذا المطلب معرفة أثر تخفيض قيمة الدينار على ميزان المدفوعات وذلك انطلاقا من دراسة أثر تخفيض الدينار الجزائري على العمليات الرأسمالية والميزان الكلي وهي كما يلي:

الفرع 01: أثر تخفيض الدينار الجزائري على العمليات الرأسمالية خلال الفترة (2005-2015)

يبدو من الجدول أعلاه أن رصيد ميزان العمليات الرأسمالية سجل عجزا طيلة فترة الدراسة، حيث أنه ابتداء من سنة 2008م بدأ رصيد ميزان العمليات الرأسمالية بالتحسن والارتفاع، حيث بلغ أقصى قيمة له سنة 2009م ب3.45 مليار دولار، كما نلاحظ من الجدول كذلك أن التغيير في رصيد ميزان العمليات الرأسمالية يسجل تحسنا مستمرا وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط مما سمح بتسديد جزء معتبر من الديون، حيث شهدت الفترة (2000-2006م) زيادة الإقبال لرؤوس الأموال الأجنبية على الجزائر " إقبال محدودا وهذا بفتح عدة مجالات استثمارية هامة، كالاتثمار في قطاع المحروقات، الاتصالات، مشاريع البنية القاعدية، غير أنه مع ظهور الأزمة المالية العالمية نقصت رؤوس الأموال القادمة إلى الجزائر.

نستنتج من خلال الجدول الأثر الضعيف للتغير في سعر صرف الدينار على رصيد العمليات الرأسمالية، حيث شهد سعر الدينار في سنة 2005م انخفاضاً بنسبة 1.05 بالمائة مقارنة بسنة 2004 في المقابل زاد تدهور رصيد ميزان العمليات الرأسمالية بنسبة 126.74 بالمائة سنة 2005.

أما بالنسبة لسنوات (2012-2013-2015) فقد عرف عجزاً بقيمة (0.24، 0.87، 2.94) على التوالي ويعتبر تخفيض الدينار من بين العوامل المسببة لهذا العجز.

ويرجع هذا الارتباط الضعيف بين تخفيض الدينار ورصيد ميزان العمليات الرأسمالية، لكون هذا الأخير يتكون من بُدئين، أحدهما القروض التي تحصل عليها الدولة والتي تكون مصحوبة ببعض الشروط للحصول عليها.

الفرع 02: أثر تخفيض الدينار الجزائري على الميزان الكلي خلال فترة (2005-2015)

من خلال معطيات الجدول سنحاول التطرق إلى تطور أرصدة الميزان الكلي (ميزان المدفوعات)، ومقارنتها بتخفيض قيمة الدينار وهي كما يلي:

يتضح من خلال معطيات الجدول أن رصيد ميزان المدفوعات الجزائري سجل على فائض سنتي 2008 و2010م، حيث قدر على التوالي 36.99 و 15.88 مليار دولار، وهذا راجع لارتفاع أسعار المحروقات، ونلاحظ كذلك من الجدول أن التغير في رصيد ميزان المدفوعات في تذبذب مستمر تارة موجب وتارة أخرى سالب وهذا أطول فترة الدراسة، ففي سنة 2015 سجل عجزاً بقيمة 10.72 وبالنظر إلى معدلات التغير في البنود التي يأتي منها الرصيد الكلي " الإجمالي " نلاحظ أن للميزان الجاري دور كبير في ظهور معدلات التغير الموجبة في الرصيد الكلي، فضلاً إلى أن الفائض في الميزان الجاري يتوقف بدرجة كبيرة على الميزان التجاري الذي يتأثر بدوره بأسعار النفط أي بالصادرات النفطية، لذا ففي السنوات التي ارتفع فيها سعر المحروقات أدى إلى تحسين رصيد ميزان المدفوعات، وهذا ما يفسر أن تأثير تخفيض قيمة الدينار كان ضعيفاً في تحسين أو تسوية العجز في ميزان المدفوعات، وهذا ما يفسر أن تأثير تخفيض قيمة الدينار كان ضعيفاً في تحسين أو تسوية العجز في ميزان المدفوعات، وهذا باعتبار أن سعر صرف الدينار لا يؤثر على الصادرات النفطية.

بعد الدراسة التطبيقية لحالة الجزائر، وكذا مختلف التغيرات والتطورات التي مست سعر الصرف وميزان المدفوعات تبعاً لذلك، فإن ميزان المدفوعات الجزائري، خلال فترة الدراسة المقترحة يعكس حجم الارتباط الكبير بوضعية حصيلة الصادرات النفطية.

خلاصة الفصل 03 :

تعتبر عملية تخفيض قيمة العملة من أهم الإجراءات المستخدمة من طرف السلطة النقدية من خلال فترة التعديل الهيكلي ضمن البرامج المسطرة من طرف المؤسسات المالية الدولية وذلك راجع إلى الأوضاع الاقتصادية التي قد مهدت الطريق لتبني نظام اقتصاد السوق فمن خلال الأزمة العالمية سنة 1986

والمديونية وعجز ميزان المدفوعات وعجز الموازنة أدى كل ذلك إلى إعادة هيكلة اقتصاد الجزائر، ومن أهم القرارات المتخذة للسياسة النقدية قرار تخفيض قيمة الدينار الجزائري. والذي شاهد تفاوت في نسب من مرحلة أخرى، وقد انعكس هذا التخفيض على معظم المتغيرات الاقتصادية من بينها الكتلة النقدية والتضخم ميزان المدفوعات... الخ.

أثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري بصورة كبيرة على الميزان التجاري لأن الهدف من التخفيض كان لزيادة الصادرات والتقليل من الواردات وبالنظر إلى بنية الاقتصاد الجزائري الذي هو اقتصاد ريفي فقد أظهرت نتائج الدراسة أنه في المدى القصير حقق تخفيض قيمة العملة معدلات سالبة على ميزان المدفوعات.

الخاتمة :

يعتبر سعر الصرف الأداة التي تعتمد عليها اقتصاديات العالم في تفسير الامور المتعلقة بالتجارة الخارجية، حيث انه يسهل عملية تبادل العملات التي تتم و فق معدل التبادل والذي يتم تحديده اما على الية العرض و الطلب و اما بتدخل السلطات النقدية، و قد يتحكم في تحديد سعر الصرف مجمعة من التغيرات الاقتصادية، قد تجعله يرتفع او ينخفض حسب الحالة، إن أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر تبرز في كيفية تحديده ومعرفة تغييراته المستقبلية ،ولقد اختلفت الاراء والنظريات في تفسير وتحديد مؤشراتته على المدى الطويل والقصير، فسعر الصرف احد اهم الاسعار في الدولة على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك نظرا لاتساع الاثار التي تترتب على تغير هذا المعدل على الدخل و الانتاج والتوظيف، ومن تم مستويات الرفاه فضلا عن تأثيراته على تدفقات التجارة من الصادرات و الواردات، وكذلك الطلب على الاصول المالية الحقيقية في الدولة ومعدل الصرف بشكل عام يحدد عدد الوحدات التي تدفع من العملة الوطنية بحصول على وحدة واحدة من العملات الاجنبية ،وعندما يتغير معدل صرف العملة بالنسبة للعملات الاجنبية فان هذا التغير قد يأخذ صورة تخفيض في قيمة العملة او الرفع في قيمتها، ولكل من هذين المتغيرين تأثيراتهما العميقة على الاقتصاد فقد نجد عملية تخفيض العملة من الاجرات الشائعة خاصة في الدول النامية، ومن بين هذه الدول نجد الجزائر وهذا راجع إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية ، فقد اثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري الاقتصادية وخاصة بعد أزمة 1986 فقد اثر تخفيض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري لان الهدف من التخفيض كان لزيادة الصادرات وتخفيض الواردات ،وينظر إلى بنية الاقتصاد الجزائري الذي هو اقتصاد ريفي فقد أظهرت الدراسة انه في المدى القصير حقق تخفيض قيمة العملة معدلات سالبة إما في المدى القصير فحقق معدلات موجة وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

نتائج اختيار فرضيات البحث:

بعد الدراسة النظرية والتطبيقية على حالة الجزائر يمكن اختيار الفرضيات التالية:

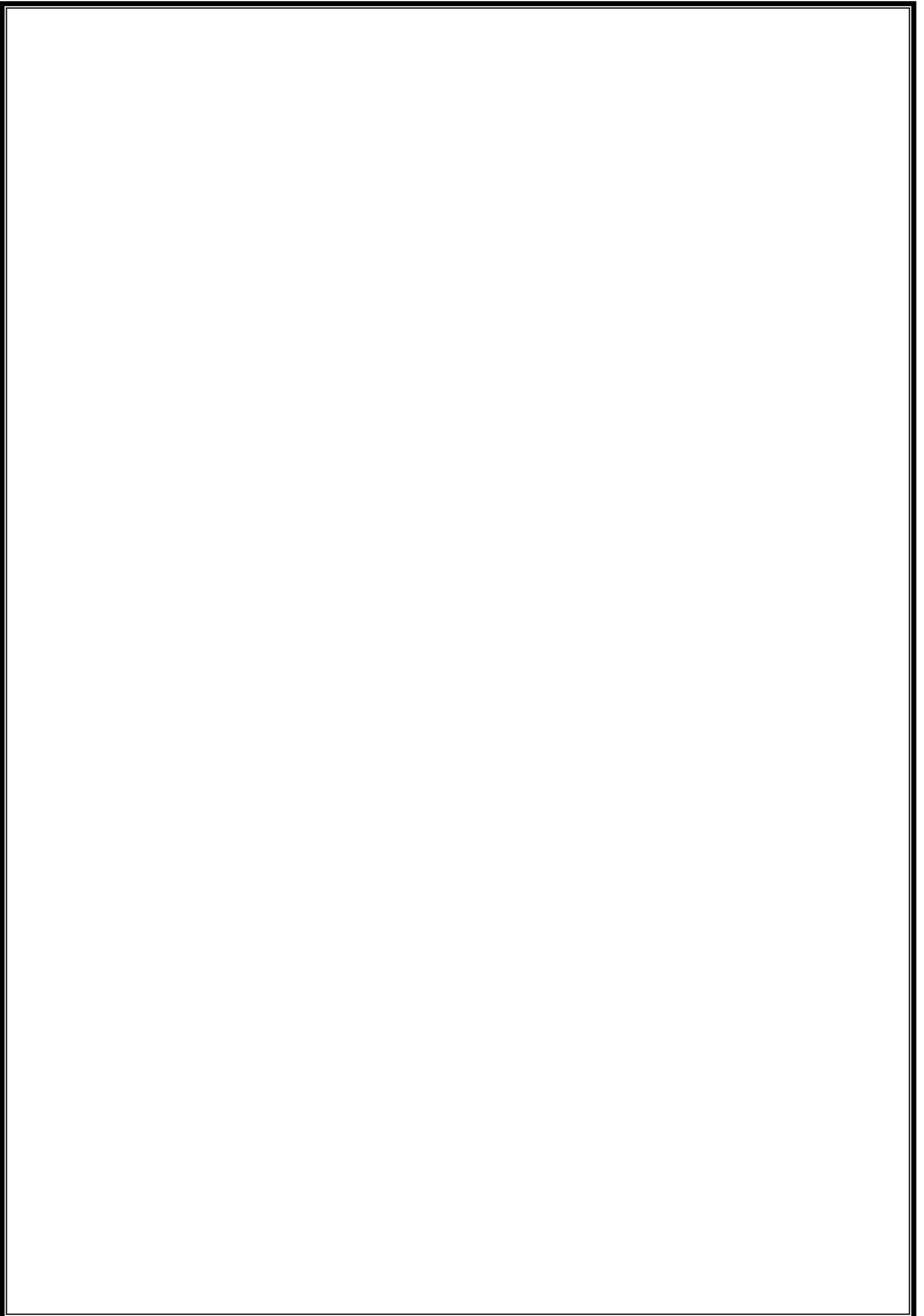
الفرضية الأولى: فقد تبين إن النظريات المفسرة لسعر الصرف لم تأتي لتفسر أسباب تخفيض ورفع قيمة العملة، بل فسرت سبب اختلاف أسعار الصرف في الدول فنظرية تعادل القدرات الشرائية تدرس معدلات التضخم والانتقال بين البلدين، واثر انتقال هذه المعدلات إما فيما يخص نظريات تعادل معادلات الفائدة فهي تدرس أسعار الفائدة وتأثير كل من معدلات الفائدة المرتفعة والمنخفضة في انتقال روس الأموال، إما نظرية كفاءة السوق فهي بعكس تأثير المعلومات المتاحة على أسعار الصرف وغيرها من النظريات و بالتالي الفرضية خاطئة .

الفرضية الثانية : تبين إن عملية تخفيض قيمة العملة هو إجراء تقوم به السلطة النقدية، في حالة تدهور الأوضاع الاقتصادية يفرض عليها من طرف المؤسسات المالية الدولية لإعادة هيكلة الاقتصاد من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، لإعادة التوازن وبالتالي الفرضية خاطئة .

الفرضية الثالثة: فقد تم التأكد من صحتها من خلال هذا البحث حيث اتضح إن سياسة تخفيض قيمة العملة في المدى الطويل تؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات ،أما في المدى القصير لا تحدث فيه تغيرات وبالتالي الفرضية صحيحة .

نتائج البحث :

- ❖ تحاول نظريات أسعار الصرف تفسير الاختلافات بين أسعار الصرف بين الدول.
- ❖ يتحدد سعر الصرف ضمن السياسة الاقتصادية التي تتحدد فيها الأهداف و الوسائل و الأدوات المراد تحقيقها، خلال فترة معينة.
- ❖ يتأثر سعر الصرف بمجموعة كبيرة من المؤشرات التي يجعله يتعرض إلى تقلبات تجعله غير مستقر.
- ❖ دراسة أسلوب المرونة المبني على قيم مارشال ، فإذا كانت المرونة السعرية للصادرات والواردات أكبر من الواحد سوف يكون هناك أثار ايجابية لعملية التخفيض.
- ❖ يتبين من خلال الدراسة إن هناك علاقة بين تخفيض قيمة العملة والميزان التجاري في المدى الطويل.



أولاً: المراجع بالغة العربية

1- الكتب

- 1- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري، الأردن، 2011.
 - 2- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء، الأردن، 2011.
 - 3- معروف هوشيار، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جدير للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
 - 4- أمين زكي، الاقتصاد الدولي (النظرية والتطبيقات) إثراء للنشر والتوزيع، 2010 .
 - 5- محمد السيد السرتين، التجارة الخارجية، القاهرة، 2009.
 - 6- عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة تحليلية تقييمية)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003.
 - 7- محمد إبراهيم عبد الحليم، اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، مصر.
 - 8- عبد الكريم جابر العيساوي، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2015.
 - 9- سعيد سامي الحلاق، محمود العجلوني، النقود والمصاريف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 .
 - 10- محمود يونس، اقتصاديات دولية، دار الجامعة الإسكندرية، 2007.
 - 11- سوزي جرلي نائر، مقدمة في الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، 2008.
 - 12- عبد المجيد قدي نعمان سعدي، البعد الدولي للنظام النقدي، دار بلقيس، الجزائر، 2011.
- ### 2- المذكرات والأطروحات.
- 1- سلامة نجاح، تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
 - 2- عطا الله بن طيرش، أثر تغير سعر الصرف على التجارة الخارجية، مذكرة ماجستير في العلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي غرداية، 2010، 2011.
 - 3- أودينه يسرى، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي بوالصوف، 2012، 2013.
 - 4- دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر، 2011، 2012.

5- بن قور علي، دراسة قياسية لسعر الصرف الحقيقي التوازني في الجزائر (1970-2010)، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، جامعة تلمسان 2012، 2013.

6- دوخة سلمى، أثر تقلب سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014، 2015.

7- بريادي محمد لمين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص نفود ومالية، 2010، 2011.

8- برحال وشريفي، سعر الصرف كأداة للسياسة النقدية في الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة ليسانس في العلوم التجارية، تخصص مالية، 2008، 2009.

3- الملتقيات:

1- كنوش عاشور، بلعوز علي، واقع المنظومة المصرفية الجزائرية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية، جامعة حسينة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2004.

4- المجلات:

1- وصاف سعدي، قيمة الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر، الواقع والتحديات مجلة الباحث، العدد الأول، جامعة ورقلة، الجزائر، 2012.

2- بطاهر علي، سياسة التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 1.

5- المواقع الإلكترونية:

1- انخفاض الدينار الجزائري ناجم عن تراجع أسعار النفط.

www.aps.dz/ar/economie/ 16157

2- وزارة التجارة الميزان التجاري الجزائري، مقال منشور على الرابط www.mincommerce.gov.dz.

3- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. <http://www.andi.dz/index>.

4- جريدة الخبر، انخفاض فائض الميزان

التجاري في يناير 2015، مقال منشور على الرابط:

[http:// ar. Algerie360.com](http://ar.Algerie360.com)

